كيف نقل إلينا صحيح البخاري؟

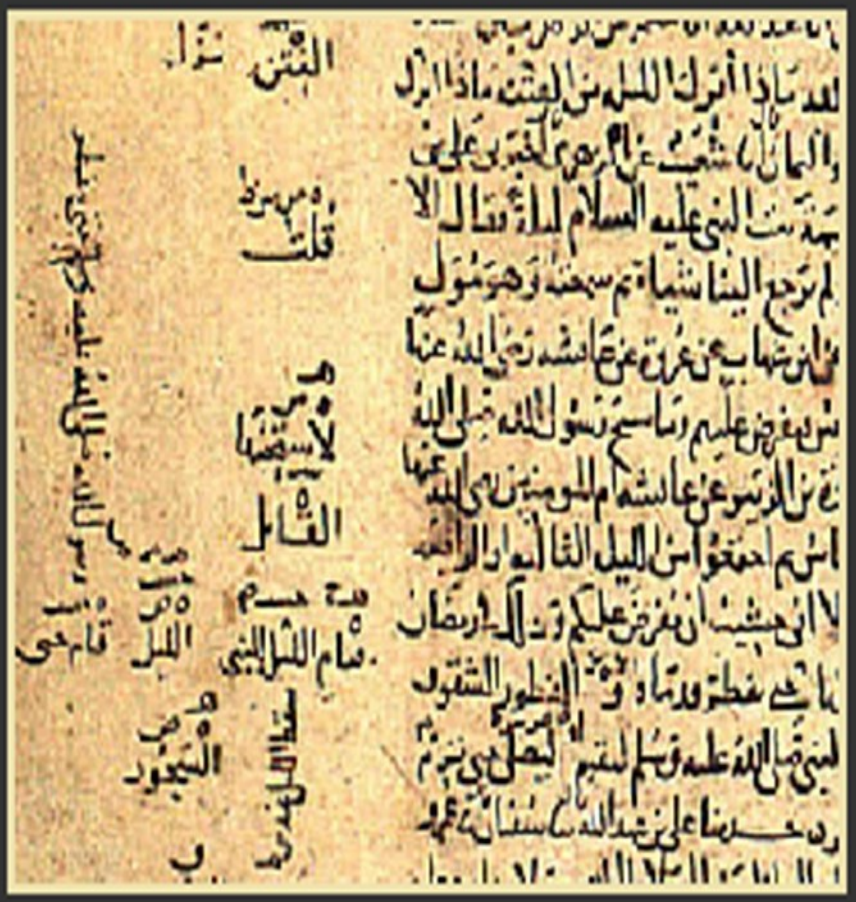

عبد الحميد بن محمد المير

كيف نقل إلينا صحيح البخاري؟

تفنيد شبهات وإبطال أكذوبات رشيد أيلال حول إختلاف نسخ الجامع الصحيح

عبد الحميد بن محمد المير

نشرنا كتابنا " بؤس التنوير .. نقد شبهات وأكذوبات أيلال رشيد حول البخاري وصحيحه" سنة 2018، ضمن سلسلة ردود علمية لكثير من أهل العلم على سرقاته التي جمعها في كتاب سماه " صحيح البخاري نهاية أسطورة" .

وتوالت الكتابات والأبحاث العلمية للتعريف بالامام البخاري ومنزلة الجامع الصحيح، وبفضل الله تم فضح ذلك الصحفي وكشف جهالاته وأكاذيبه.

ومن أهم الشبه التي يركن اليها الطاعنون في صحيح البخاري مسألة إختلاف الروايات، وعدم وجود نسخة بخط يد الإمام البخاري، ثم انتقاد بعض الحفاظ لأحاديث الصحيحين. وقد ناقشنا كل هذه الشبه في كتابنا " بؤس التنوير" في الباب الخامس.

ونعيد نشر هذا الباب في جزء منفرد لما رأيناه مؤخرا من إعادة نشر هذه الشبه في الكثير من الصحف والمواقع وشبكات التواصل الاجتماعي.

محتويات الجزء:

جهل أيلال بطرق رواية الكتب الحديثية

هل اختلاف نسخ الصحيح دليل على عدم تأليف البخاري لكتابه؟

تفنيد شبهات وإبطال أكذوبات أيلال حول نسخة منجانا

- خطيئة لا خطأ.

أين هي نسخة البخاري الأصلية ؟

سذاجة السؤال

الطعن الأعوج

كيف نقل إلينا صحيح البخاري؟

وجود النسخة ليس أقوى مما هو موجود من نقل الصحيح اليوم!

تواتر الجامع الصحيح

وجود نسخة خاصة بالامام البخاري

وجود أحد أصول الصحيح عند الفربري

كمال نسخة الفربري

انتشار أصل الفربري و تحديث الرواة به

الرواة الأخرون عن البخاري

دعوى عدم الإجماع على صحة البخاري

نظرة في انتقادات بعض الحفاظ للأحاديث الصحيحين

جهل أيلال بطرق رواية الكتب الحديثية.

تجاسر أيلال على الخوض في علم يجهل أبجدياته، ففضح نفسه عند أهل الإختصاص والمعرفة، وظهر جليا جهله بأصول علم الرواية وأداب الضبط والكتابة. وبما أن الجهل رحم بين أهله، فإن المناوئ انتشى طربا بأقوال وأحكام المستشرق منجانا–التي تنم عن جهله بطرق وأصول الرواية والتحمل عند علماء المسلمين– و عض عليها بنواجده، و هو الذي ينكر على خصومه التقليد و اسلاس القياد لشيوخهم.

وليعلم هذا المتعالم الجهول، أن علماءنا قد استفرغوا الجهد في بيان طرق رواية الكتب والأجزاء، فهذا القاضي عياض مفخرة المالكية قد ألف كتابا عظيما سماه (الإلماع الى معرفة أصول الرواية تقييد السماع)، أبدع فيه غاية الإبداع، وقعد فيه قواعدا علمية لتحقيق النصوص والكتب قبل أن يهتدي لذلك علماء الغرب بقرون عدة!. قال رحمه الله :"اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصول الرواية على أنواع كثيرة ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه فيهما جميعا أو في أحدها كما سنوضحه إن شاء الله تعالى:" أولها السماع من لفظ الشيخ، وثانيها القراءة عليه، وثالثها المناولة، ورابعها الكتابة، وخامسها الإجازة، وسادسها الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، وسابعها وصيته بكتبه له، وثامنها الوقوف على خط الراوي فقط."[1]

1 لإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع .المحقق: السيد أحمد صقر دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس

الطبعة الأولى، 1379هـ - 1970م

-1- السماع من لفظ الشيخ:

يعد أعلى هذه الطرق وألصقها بتوثيق المرويات والكتب، وقد فضله العلماء على باقي الطرق من أجل المحافظة على الأصول الخطية للكتاب الواحد، وعدم السماح بتداخل الروايات بعضها في بعض.

قال عياض: " وهو منقسم الى إملاء أو تحديث، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين "[1]

-2- القراءة على الشيخ:

وهي أن يقرأ الراوي أو غيره من كتاب أو من حفظه، والشيخ حافظ لما يقرأ عليه أو ماسك بأصله. قال عياض: " لا خلاف أنها رواية صحيحة "[2].

وكان الطلبة يسارعون في مجلس الشيخ بالقيام بأمور كثيرة لحفظ وتثبيت وتوثيق مروياتهم وكتبهم، منها: تقييد الرواية في كتاب حال السماع، ومعارضة نسخهم بنسخة شيخهم، ثم حفظ مكتوبهم.

وكل هذه الوسائل طبقت على الجامع الصحيح: فقد سمع من مؤلفه مباشرة وقرئ في مجلسه مرات، وكتب الطلبة لأنفسهم نسخا منه. فهذا الإمام الثقة الفربري راوية الصحيح قد ثبت سماعه من الإمام البخاري في السنوات الأخيرة قبل موته رحمه الله، ولا ريب أنه سمعه منه مرتبا مبوبا، وبعد موت شيخه آلت إليه إحدى مسودات الصحيح التي وجد فيها بياضات، فقام بالحاق التراجم مع الأبواب تحت الأحاديث

---

[1] ص 69

[2] ص 70

التي تخصها كما سمع ذلك من فم البخاري، وقيده في نسخته الخاصة التي انتسخها حال السماع

-3- المناولة:

قال القاضي عياض:" أرفعها أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه وقد صححها، أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطه أو كتبت عنه، فعرفها فيقول للطالب هذه روايتي فاروها عني، ويدفعها إليه أو يقول له: خذها فانسخها وقابل بها ثم اصرفها إلي، وقد أجزت لك أن تحدث بها عني، أو اروها عني. أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ أو بجزء من حديثه، فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه وصحته ويجيزه له .فهذا كله عند مالك وجماعة من العلماء بمنزلة السماع ."[1]

وقال رحمه الله: "من المناولة أن يعرض الشيخ كتابه ويناوله الطالب ويأذن له في الحديث به عنه ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه فهذه مناولة صحيحة أيضا تصح بها الرواية والعمل على ما تقدم لكن بعد وقوع كتاب الشيخ ذلك للطالب بعينه أو انتساخه نسخه منه أو تصحيح كتابه متى أمكنه بكتابه أو بنسخه وثق بمقابلتها منه." [2]

-4- الوجادة:

وهي الوقوف على كتاب بخط المؤلف، واعتبر هذا الضرب أدنى مراتب الرواية والنقل. واشترطوا لقبوله شروطا منها:

- أن يكون الكتاب بخط مؤلفه.
- أن يكون خطه مشهورا معلوما.
- أن يتثبت من صحة خطه.

---

[1] ص 79

[2] ص 82

- أن لا يقول عند رواية الكتاب " حدثنا وأخبرنا " وإنما يقول: وجدت بخط فلان، وقرأت في كتاب فلان بخطه.[1]

هل اختلاف نسخ الصحيح دليل على عدم تأليف البخاري لكتابه؟

قال أيلال: "من الضربان القاصمة الموجهة لكتاب صحيح البخاري، مسالة اختلاف النسخ"[2]

فليذكر لنا أيلال كتابا حديثيا، أو فقهيا، أو في أي فن آخر لم تختلف نسخه ؟!، وهل لإختلاف النسخ أثر في إختلاف أصل الكتاب ومضمونه؟

ثم نقل المتعالم كلاما لأبي الوليد الباجي تدليسا وتلبيسا على القراء، مع أن كلام الباجي أورده الحافظ في مسألة إختلاف التراجم تقديما وتأخيرا !!

قال:" واختلاف هاته الروايات اختلافا كبيرا بشكل لا يمكن تجاهله، وان حاول ابن حجر وغيره التقليل من شأن هاته المسألة، لكن اختلاف النسخ له دلالة قوية على أن صحيح البخاري الذي بين أيدينا لا يمكن الجزم بنسبته للشيخ محمد بن اسماعيل البخاري، بل الاختلاف في هاته النسخ لمن الشواهد القوية التي تبرهن لنا عن براءة البخاري من هذا الكتاب .."

يمكن لكلامه هذا أن تكون له مصداقية، لو أثبت لقرائه أنه قام بدراسة علمية موضوعية هادئة للصحيح، استقرأ من خلالها جميع نسخ وروايات الجامع الصحيح،

---

[11] ص 116-117

[2] ص 269

ثم خلص في نهاية بحثه الى أن اختلاف النسخ يعد اختلافا كبيرا مؤثرا في أصل الكتاب ؟!!

لكنه لم يبحث أو يدرس، بل نقل كلام ابي رية وبنى عليه أحكاما باطلة مستهجنة، بحجة أن العقل الراجح لا يتقبل أن النسخ جاءت مختلفة من أناس نسخوا من نفس المخطوطة !

ثم قام بحشو كتابه بنقول طويلة من بحث (الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري) في حدود ثلاث صفحات.[1]

فصاحب البحث المشار اليه يجل الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، ويعتقد بعظيم إمامته وكبير منزلته بين جهابذة علماء الأمة. ويرى أن الجامع الصحيح من تأليف إمام الصنعة، وأن إختلاف النسخ أمر طبيعي لكتاب كثر رواته وناقلوه. والغريب أنه ليس في البحث أي إشارة الى أن هاته الاختلافات مؤثرة في أصل الكتاب، أو أنها تدل على أن الكتاب الذي بأيدينا ليس من تأليف البخاري، كما إفترى الجهول الكذوب !

إن سماع الصحيح من رواته، ومقابلة نسخة الراوي على أصل شيخه من الصحيح، من أقوى طرق حفظ الكتب وصحة نسبتها لصاحبها. ولا يمكن الطعن بأي حال من الأحوال في نسبة الكتاب لمؤلفه بدعوى اختلاف النسخ. وهذا ما لم يقل به أحد، من العلماء المحققين سواء المسلمين أو المستشرقين.

---

[1] من ص 271 الى 273

قال العلامة ابن الوزير – رحمه الله –في معرض بيانه أن سماع الكتب المصنفة، يعد من أقوى المراسيل لوجوه–:

أحدها: أن الكتابَ معلومٌ بالضرورة على سبيل الإجمال أنه تأليف لصاحبه، فإنَّا نعلم بالضرورة أن محمدَ بن إسماعيل البخاري صنَّف كتاباً في الحديث، وأنه هذا المقروء المسموع المتداول بينَ الناس.

وثانيها: أن أهلَ الكذب والتحريف قد يئسُوا من الكذب في هذه الكتب المسموعة، فكما أنه لا يمكن أحداً أن يدخل في " اللمع " مسألة في جواز

المسح على الخُفين ويقول: إنه مذهب الهادي –عليه السلام– ويخفي ذلك على حُفَّاظ مذهبه –عليه السلام– فكذلك لا يُمْكِنُ أحداً أن يزيدَ في صحيح البخاري حديثَ " القُرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق "،ولا حديثَ " أبو بكر خليفتي على أمتي "، ونحو ذلك من الموضوعات.

وثالثها: أن النُّسَخ المختلفة كالرواة المختلفين، واتفاقُها يدل على صحة ما فيها عن البخاري قطعاً، أو ظاهراً، فإنك إذا وجدتَ الحديثَ في نسخة منه نُسِخَتْ باليمنِ، ووجدتَه في نسخةٍ نسخت بالمغرب، وفي نسخةٍ نُسِخَتْ بالشام، ونحو ذلك، ووجدتَه في شرحه الذي شرحه عالم في بعض أقطار الإسلام، ووجدتَه في الكتب المستخرجة من الصَّحاح الجامعة لما فيها، والمختصرة منها فتجده في " جامع الأصول " لأبي السعادات ابن الأثير، وتجده في كتاب " المنتقى في الأحكام " لعبد السَّلام ابن تيميَّة، وتجدهُ في كتاب " الإلمام " للشيخ تقي الدِّين محمد بن علي القُشيري، وتجده في كتاب " الجمع بين الصحيحين " للحافظ الحُمَيْدِي. وتجده في كتب الفقه البسيطة التي يُشرح فيها مذاهبُ العلماء ويذكر فيها حُجَجُهُمْ.

وهذه الكتبُ قد توجد كلها وقد يُوجد منها كثير، ولا شك أن الناظر فيها إن لم يستفِدِ العلم الضروري باستحالة تواطؤ مصنفيها على محض الكذب والمباهتة، لأنه يستحيلُ اجتماعُهم واتفاقهم على ذلك، لِتباعد أزمانِهم وبلدانهم، واختلافِ أغراضهم ومذاهبهم، وأقل الأحوال أن ذلك يفيد الظن الغالِبَ المقارب للعلم، فإذا كان الأئمةُ قد نصُّوا على قَبولِ المرسل مع خُلوِّه من هذه القرائن فكيف ينكر على من قَبِلَهُ مع هذه القرائن الكثيرة، فإذا كان المعتمد في الاجتهاد هو الظن المطلَق، فكيف يُنكر على من استند إلى مثل هذا الظنِّ القوي.[1]

تفنيد شبهات وإبطال أكذوبات أيلال حول نسخة منجانا

كلام أيلال حول نسخة منجانا قد حمل في طياته العديد من الكذب والطعون. ويمكن إجمال الرد على ذلك في النقاط التالية:

-1-طعنه في العلماء المحتفين بنسخة منجانا، بحيث تعجب من تكلس عقولهم، وتحجرها لأنهم لا يعرفون شيئا عنها، وأنهم لو بحثوا لوجدوا أمورا لا تخدم حقا ما يحاولون إثباته![2]

-2- الكذب على الدكتور السلوم، وتقويله ما لم يقل !

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم 1/306-307
ابن الوزير .ت شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت
الطبعة الثالثة، 1415 هـ - 1994 م

[2] ص 244

قال:" الملاحظ أن أحمد بن فارس السلوم غاضب جدا من منجانا ومخطوطة البخاري، حيث قام بإضافة النسخة الى منجانا بتعبير يبرز أنه رافض رفضا باتا هاته النسخة والدراسة المرافقة لها. فهو يعتبر أن ما جاء به منجانا مجرد أباطيل وحقد وحسد تندرج في اطار منهج المستشرقين المزيف "[1]

ليس في كلام الدكتور السلوم ما يشعر أنه غاضب! أو أنه يرفض هذه النسخة. فالدكتور كان بصدد بيان المنهج العلمي الذي يجب اتباعه في الرد على شبه المستشرقين عامة، وعلى منجانا خاصة فيما أورده من شبه في دراسته على نسخة المروزي. ثم كيف لمن لا يستطع فهم كلام الدكتور السلوم أن يبني عليه استنتاجات باطلة كاذبة ؟! فالدكتور السلوم لم يرفض النسخة، وإنما رفض الشبه التي جاءت في دراسة منجانا ؟! والتي ترجع الى جهل هذا الأخير واقتحامه لساحة ميدان ليس من فرسانه!

-3- عاد أيلال الى اسلوبه الأثير، أسلوب الارهاب والإقصاء، فما الداعي الى وصف الدكتور السلوم أنه "وهابي سلفي "في بحث بعيد عن مبحث العقائد والفرق؟ سوى الرغبة في تنفير القراء منه ووضع حاجز نفسي لعدم تقبل كلام الدكتور بحجة انه وهابي متطرف متزمت كما يحلو للعلمانيين وصف خصومهم.

ثم إن إدعاءه أن الدكتور السلوم من " شيوخ السلفية المعتمدين" فيه نظر، وحجة بينة على أن هذا المتعالم جهول! فإنه لو بحث قليلا لعلم أن الدكتور السلوم من مواليد 1975، سوري الأصل تخرج من كلية القرآن في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ثم حصل على الماجستير من كلية الشريعة جامعة الكويت، ثم الدكتوراه من

---

[1] ص246

كلية الأداب والعلوم الإنسانية بمدينة فاس المغربية. فهو من العلماء الشباب المشتغلين بالتحقيق والمتخصصين في دراسة الجامع الصحيح، وله أبحاث وكتب مطبوعة مشهورة. فلماذا جعله من شيوخ الوهابية السلفية المعتمدين؟

-4- من الشبه التي روج لها منجانا في دراسته حول نسخة المروزي من الجامع الصحيح:

- عدم وجود نسخة بخط البخاري.

- وجود (أخبرنا البخاري) واعتبر ذلك دليل على أن المؤلف لم يكن نفسه هو الذي كتب الكتاب، بل أحد تلامذته.

وعقب على ذلك أيلال قائلا: "فالقول ب:(حدثنا فلان أن فلانا قال) لا تعني بأي حال من الأحوال أن هناك إجازة من الراوي لمن يروي عنه بنسخ النص أو الكتاب. بل هي روايات تاريخية قد تكون صحيحة وقد تكون غير صحيحة على أن البخاري قال هذا الكلام".[1]

- اختلاف نسخة المروزي عن باقي النسخ (اختلاف في الألفاظ، اختلاف في ترتيب الكتب). قال ايلال معقبا على كلام منجانا:" اذن لهؤلاء الذين يتغنون بمخطوطة منجانا لصحيح البخاري، ها هو منجانا يصدمهم بالحقيقة المرة، وهي أن أقدم مخطوطة لصحيح البخاري في العالم تختلف عن باقي مخطوطات الصحيح، فأي المخطوطات نصدق؟[2]

---

[1] ص 247

[2] ص248

كلامه – هذا – يكشف بجلاء جهله الفاضح وعدم إطلاعه على ما كتب حول روايات الصحيح ونسخه. فما طار به فرحا، واعتبره صدمة بالحقيقة المرة، أمر يعلمه صغار طلبة علم الحديث، وهي وجود نسخ للصحيح – ولغيره من الكتب الحديثية – مختلفة. ولو راجع أيلال ما كتبه القاضي عياض في المشارق، أو اليونيني، أو ابن حجر، أو النووي، أو القسطلاني، وغيرهم من شراح الصحيح لما كشف لنا عن عورته!

-5- من المضحكات المبكيات إعتبار أيلال كلام الدكتور السلوم "كلاما ركيكا غريبا ". فكيف يصف أيلال كلام السلوم أنه ركيك،وهو الذي ملأ كتابه لحنا وحشوا وركاكة!

ثم إن الدكتور عندما تكلم عن اختلاف النسخ وبين أسبابه، فهو عليم بما يقول، متخصص في حقل تخصصه، تشهد بذلك أبحاثه ومؤلفاته. أما أيلال فمقلد لما قاله منجانا من غير فهم، فأين إعمال العقل وتحكيمه من الرضوخ لما كتبه منجانا من غير دراسة أو بحث ؟! وهو الذي ملأ كتابه صراخا معترضا على ما ذكره الدكتور (وهذا كلام فيه خبء معناه أنه ليس لنا عقول) [1]

-5- اعتبر منجانا أن شراح البخاري لم تتوفر لديهم نسخة قديمة لصحيح البخاري، بل لم تتوفر لهم حتى نسخ تلاميذه. وذهب أن استقرار نص البخاري في شكله النهائي كان على يد أبي ذر وأبي الوقت، واعتبرهم من الرواة المحققين الأوائل، وان عملهم من ناحية النقل القديم لنص البخاري ليس له قيمة كبيرة.

---

[11] ص 249

علق أيلال على هذا الكلام بالقول:" فكل متمعن في هذا الكلام يرى كيف حاول منجانا من خلال دراسته، أن يبرز أن صحيح البخاري كان تأليفه تدريجيا وعبر العصور، فكل شيخ من شيوخ الحديث الذين تعاملوا مع هذا الكتاب زادوا فيه أو نقصوا ليستقر بشكله النهائي – حسب منجانا – خلال أواسط القرن السادس الهجري، أي بعد مرور أزيد من 300 سنة على وفاة البخاري ."[1]

أولا : استنتاجات منجانا الباطلة راجعة الى أمور منها :

أنه ليس من علماء التحقيق وهذا ظاهر في مخالفته لقواعد تحقيق المخطوط، كما ذهب الى ذلك علماء الغرب وعلماء المسلمين. ومن القواعد المقررة عندهم:

- أنهم لم يوجبوا وجود نسخة بخط المؤلف.
- اعتبارهم بوجود نسخة بخط عالم أو قرئت على عالم.
- اختلاف النسخ أمر طبيعي اذا لم يكن اختلافا مؤثرا على أصل الكتاب.

ثم جهله بطرائق التحمل ونقل الكتب عند العلماء المسلمين، وتجاهله أن كتاب البخاري كان معروفا مشتهرا بين الناس وله نسخ معروفة بأيدي العلماء وعليها سماعاتهم.

ثانيا : أيلال ومنهج التلفيق والكذب :

لم يذكر منجانا أن الرواة زادوا في الصحيح ونقصوا منه، بل تكلم على اختلاف نسخ الرواة قبل أبي ذر وأبي الوقت !، ثم كذبه الصراح أن الصحيح كان تأليفه تدريجيا عبر العصور حتى أواسط القرن السادس.

---

[1] ص 250

وليعلم أن الزيادات التي ذكرها منجانا، وتغنى فرحا بها أيلال، ليست مجهولة عند المتخصصين، وأنها غير مؤثرة في نص الصحيح. ولو نظر في عمل اليونيني أو ابن حجر لعلم طريقة العلماء المحققين في توثيق نصوص الكتب والموازنة بين النسخ والترجيح بينها.

-6- هل النسخة التي نشرها منجانا هي فعلا نسخة للمروزي ؟

قال أيلال: " بعد هذا نطرح السؤال المجهري هنا، حول ما إذا كانت هاته النسخة التي جاء بها منجانا هي فعلا للمروزي تلميذ الفربري .. كيف نعرف على أنها للمروزي أو بروايته في غياب اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ ؟

هل اعتمدوا على الوسائل العلمية الكيميائية في التعرف على تاريخ المخطوطات ؟ لا أبدا فقد اعتمدوا التخمين فقط واعتمدوا على الظن[1]

نقول لهذا المتعالم الجهول أن لعلماء التحقيق طرقا لإثبات النص الى صاحبه، منها:

- قدم الخط، وانه من خطوط تلك الفترة الزمنية. فالخط في نسخة منجانا – حسب الدكتور السلوم – أشبه ما يكون بخطوط القرن الرابع.
- سوق الإسناد المتصل الى صاحب الكتاب: "بدأ الناسخ أول الجزء بالتصريح بالسماع من أبي زيد وكذلك أوائل الكتب، وهذا ما أعلمنا بنسب النسخة وإسنادها وقدمها. قال أول الجزء: أخبرنا أبو زيد محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن يوسف قال أخبرنا البخاري... ثم يبدأ في أول إسناد كل حديث بقوله: أخبرنا البخاري قال.... "

---

[1] ص251

- كتابتها في حياة صاحبها: " وأما ما ورد في دراسة منجانا وتبعه سزكين وغيره من تحديد تاريخ كتابتها سنة 370 فهذا لم أجد في النسخة ما يدل عليه، وقد استنتجه منجانا استنتاجا كما يظهر من دراسته ولم يجده نصا، حيث جعله قبل تاريخ وفاة أبي زيد بسنة واحدة ، فإن ابا زيد توفي سنة 371، فافترض أن النسخة مكتوبة في زمانه لأجل التصريح باسمه فيها فجعله قبيل وفاته بسنة.

ولكن قدم الخط أولا، وسوق الإسناد من أبي زيد ثانيا قد يدل على هذا التاريخ، وعلى أن النسخة كتبت في حياة أبي زيد أو على الأقل في حياة راوٍ عن أبي زيد، والأول أرجح .."

- وجود سماعات على النسخة " على النسخة سماعات عدة، بعضها على الصفحة الأولى وبعضها في تضاعيف الكتاب".

- المقابلات والمراجعات:

ثبت في الصفحة الأولى من النسخة ما صورته :

قال محمد بن أحمد المصعولي(في دراسة منجانا المصعوبي): قابلت نسختي هذه بنسخة مقابلة بأصل عليه خط أبي الوقت وعلمت له: قت، ولما سقط عنده : س قت، هكذا ليعلم ذلك. وكان معنا نسخة بأصل أبي ذر فما كان فيه أيضا من الخلاف عليه: ذ فإنه له، وما كان عليه خ فإنه له نسخة، والله الموفق.

فالمصعولي هذا قابل النسخة، وليست النسخة الأصل بخطه، بل حشاها بالمقابلة على روايتين أخريين، هما رواية ابي الوقت وأبي ذر، وخطه في النسخة مميز من خط الأصل.

وهذه الطريقة التي اعتمدها هي طريقة العلماء في ضبط البخاري وتحقيقه، وسأبين

ذلك بمزيد بسط في المبحث الآتي الذي يتكلم عن منهج العلماء في تحقيق البخاري.

- منهج ناسخ نسخة أبي زيد:

قال الدكتور فارس السلوم :" وفي نسختنا هذه، اعتمد في الأصل رواية أبي زيد المروزي، وهي من أحسن الروايات، وهو من أضبط الرواة، وإسناد النسخة ثابت في الأصل، ثم قام الناسخ (وإن شئت قلت: المحقق أو الباحث) بسوق إسناد روايات أخرى ليست في أصل الكتاب، فذكر رواية كريمة وأبي الوقت، وهما مقيدان عنده في كتاب آخر، ثم اطلع على نسخة ابي ذر ولم يكن له فيها إسناد فيذكر وهذا كتاب آخر، فتحصل له نحو اربع كتب أي نسخ من صحيح البخاري، فاختار كتاب أبي زيد لما ذكرته عنه وعن روايته، ولحسن خطها وضبطها، فاعتمدها أصلا للتحقيق، ثم عمد إلى نسخ البخاري فرمز لها رموزا، وأثبت في هوامش النسخة الأصل فروقات هذه النسخ، فاستغنى بكتاب عن أربع كتب، جمع فيه ما تيسر له من روايات البخاري. وقد وجد بالاستقراء أن الاختلاف بين النسخ يكون بإبدال كلمة مكان كلمة، أو زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، وقد تعامل نساخ البخاري مع هذه الفروقات، فالكلمة المختلف فيها يعيدون كتابتها في الهامش بالرواية الأخرى ويكتبون فوقها رمز الرواية.

والسقط يرمزون له بـ: س ، ويحددونه بـ: من لا ، أو : ليس ثم يذكرون النسخة مرموزا لها، ويحددونه بـ: من إلى ونحو ذلك.

وأما التقديم والتأخير فيحددونه كتابة في الهامش.

وإذا اختلفت النسخ في ضبط الكلمة بحيث لا يمكن جمع الضبط في المتن فصل في الهامش، كما في نسختنا هذه لما ضبط "كخ كخ " بتنوين الكسر والضم

وبالإسكان كتبه كله بالهامش مفصلا.

وكذلك ما كان مضروبا عليه يكتب ضرب عليه في نسخة كذا من إلى.

مثاله: قول البخاري: " وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فِي الْمُرِي ذَبَحَ الْخَمْرَ النِّينَانُ وَالشَّمْسُ " هذا ثابت في رواية أبي زيد وغيره ولكن في أصل القابسي مضروب عليه، وهو ثابت في أصل الأصيلي، بين ذلك تلميذهما المهلب في كتاب النصيح، ثم علل ضرب القابسي عليه في نسخته بأنه لم يعرف معناه إذ كان قد تصحف عليه! "

وقال عن هذا المنهج: " وهذا المنهج في تحقيق البخاري هو المعتمد عند العلماء، المستعمل بينهم. وهذه النسخة القديمة من رواية أبي زيد من أوضح الحجج على هذا المنهج "

- خطيئة لا خطأ.

-1- قام أيلال بحشو كتابه بنقل حرفي لبحث الدكتور ابراهيم اليحيى بعنوان:(بيان النسخ الأصلية للجامع الصحيح للبخاري المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز بالرياض)، نقله عن موقع " أهل الحديث" من الصفحة 164 الى 239، في حدود 75 صفحة من حجم كتابه !. وبعد هذا الحشو الفاحش الذي لا طائل من ورائه سوى تكثير صفحات الكتاب، والتلبيس على قرائه – الذين أغلبهم غير متخصص في علم التحقيق ودراسة المخطوطات –، قام أيلال بمغالطات كبيرة لا يجسر على ارتكابها صغار طلبة العلم! ولكن هذا المتعالم المنتفخ جهلا فضح نفسه وأزرى بمقامه عند ارباب التخصص!

يقول: " يتأكد لنا ..." لما تجاسر المتعالم على الخوض في علم لا يفقه أبجدياته، سولت له نفسه جهالة أنه ليس هناك من سيقف على ترهاته وأكذوباته الفاضحات.

أولا: الاستاذ ابراهيم عبد العزيز اليحيى، عالم بالمخطوطات ومتخصص في علم التحقيق والأرشفة، فعندما يطلق لفظة (نسخ أصلية) فهو يعلم جيدا ما يخط بيمينه، ويحترم مصطلحات علمه وفنه، ويعد من الخبراء في تحقيق المخطوطات.

ثانيا: التعريف ب (النسخة الأصلية)، وموقف المحققين من اشتراط وجودها.

1- علماء الغرب :

لم يشترط علماء الغرب وجود نسخة خطية بخط المؤلف حتى يثبتوا صحة الكتاب لمؤلفه، بحيث كان ديدنهم أنهم إذا وجدوا نسخة من كتاب قديم منسوب لصاحبه قاموا بطبعه، لا يبحثون عن نسخة المؤلف أو نسخ تلاميذه !

فيذكر (لا نجلوا) الفرنسي: " أن العلماء المحصلين أنفسهم – ومهمتهم أن ينشروا الوثائق – لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة، فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقا لأية مخطوطات اتفقت للناشر! صحيحة كانت أو سقيمة، مختلطة ومصصحة، كما اتفقت." [1]

وبين (لانجلوا) أن منهجهم كان قائما على الاستعانة بأية نسخة تقع في متناول اليد، وإذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد فيستعان بأقدمها.[2]

---

[1] النقد التاريخي ص 75

[2] نفس المصدر ص 81

يقول الدكتور محمد حمدي البكري: "حينما إهتم القوم في أوربا بإحياء الأداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة. فلما إرتقى علم الأداب القديمة عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة. وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب، وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش. ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها، واستنتجوا إصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ ...1. ومازال الأمر على هذا المنوال حتى أواسط القرن التاسع عشر، حين بدأوا في وضع قواعد وأصول علمية لنشر الكتب متأثرين بما كتبه العلماء المسلمين.

و من هذه القواعد التي ذكرها (برجستراسر) في توثيق النسخ:

-1- الأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده ..2

-2- الأهم من ذلك أن يكون الذي نقل النص ثقة مششهورا بفضله وعلمه[3]

-3- ان لكل عالم مشهور طالبا نقل عنه سماعا أو استملاءا أو استنساخا، وهذه الطرق كلها جيدة كافية بشرط أن يبذل الأستاذ جهده في التصحيح، وأن يبذل الطلبة جهدهم في الكتابة وأن لا يجيز الأستاذ الكتاب إلا بعد قراءته كله.[4]

---

[1] أصول نقد النصوص و نشر الكتب ص 11

[2] أصول نقد النصوص و نشر الكتب ص 16

[3] أصول نقد النصوص و نشر الكتب ص 17

[4] نفس المصدر ص 17

-4- المخطوط الذي نسخه عالم ثقة، أو كان في حوزة عالم، أو أكثر من الثقاة، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص موثوق به.[1]

-5- أن قدم التاريخ ليس وحده مبررا لتفضيلها.[2]

-6- ظهور نسخة كتبت بعد وفاة المؤلف لا يطعن في صحة الكتاب لمؤلفه

-7- ما كتبه النساخ دون نسخة العالم والطالب.[3]

-8- قلة الأخطاء و التحريف في أسماء الأعلام دليل قوي على وثاقة الكتاب.[4]

-9- تناسب النسخ وعدم اختلافها إختلافا يغير مضمون الكتاب.[5]

-10- وكان يعتبر أن النسخة التي إنتسخت منها نسخ أخرى تسمى "نسخة أصلية" أو "النسخة الأم [6]"

وذكر برجستراسر أمثلة لأخراج كتب دون إشتراط الحصول على نسخة بخط المؤلف:

-1- (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) لأبي أصيبعة نشره المستشرق (موللر)، ألفه صاحبه سنة 643 هـ بدمشق، واستمر في تأليفه حتى وفاته سنة 668 هـ.

---

[1] نفس المصدر ص 17

[2] ص 16

[3] ص18

[4] ص 18-19

[5] ص 23

[6] ص 19-20-25-26

قال برجستراسر:" أقدم نسخة لهذا الكتاب كتبت سنة 712 هـ، أي بعد وفاة مؤلفه بأقل من نصف قرن، ولكنها كثيرة الخطأ، وأحسن منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاث قرون كتبت سنة 1017 هـ، فهي وإن كانت فاسدة في بعض أجزائها إلا أنه يظهر أنها نسخت من أصل قديم قيم، لأن أخطاءها قليلة"[1].

-2- (كتاب اللمع) لأبي نصر عبد الله بن علي الطوسي، المتوفي سنة 378 هـ.

قال برجستراسر:" نشره نيكلسون في ليدن سنة 1914 م، وله مخطوطتان كتبت أقدمها سنة 548 هـ، وكتبت الأخيرة منها سنة 683 هـ، والقديمة وإن كانت غير كاملة في الظاهر، فيها نقص في مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب، والموجود من هذه النسخة مرتب على ترتيب غير مفهوم، فبنى الناشر طبعته على النسخة الحديثة، ولم يستعمل النسخة القديمة إلا في تصحيح النص.[2]

-3- (قضاة مصر) أو (تسمية ولاة مصر) للكندي، نشرهما روبن جوست عن نسخة وحيدة للكتابين نسخت سنة 324 هـ[3].

-2 علماء المسلمين :

-1- لم يشترط العلماء الوقوف على نسخة بخط المؤلف، حتى يتم نسبة الكتاب الى صاحبه، وكل من قرأ في كتب التراجم والفهارس والمشيخات يقف على هذه الحقيقة. فكانوا ينسبون الكتب الى أصحابها بمجرد اشتهارها عنهم وثبوت رواية المشايخ والطلبة للكتاب عن صاحبه بالأسانيد المشهورة المعتمدة.

---

[1] ص 16

[2] ص16

[3] ص 18

ومن امثلة لرواية بعض العلماء لكتاب صحيح البخاري:

- منهج ابن النديم في نسبة الكتب لأصحابها من خلال كتابه " الفهرست"

قال –رحمه الله –: " هذا فهرست كتب جميع الأمم، من العرب والعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلمها، في أصناف العلوم وأخبار مصنفيها، وطبقات مؤلفيها، وأنسابهم وتاريخ مواليدهم، ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم، وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم، منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا، وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة.[1]

وذكر في كتابه أخبار جميع الطوائف والمذاهب الموجودة في العالم الإسلامي، وذكر مؤلفات أصحابها، ونسبها إليهم دون إشتراط وجود نسخ منها بخط مؤلفيها.

وعندما تحدث عن أخبار فقهاء أصحاب الحديث، ذكر منهم الإمام البخاري، قال –رحمه الله–: " البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري من علماء المحدثين الثقات وله من الكتب كتاب التاريخ الكبير، كتاب التاريخ الصغير، كتاب الأسماء والكني ،كتاب الضعفاء، كتاب الصحيح ،كتاب السنن في الفقه، كتاب الأدب، كتاب التاريخ الأوسط، كتاب خلق أفعال العباد، كتاب القراءة خلف الامام."

وعن مسلم قال:" مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري من المحدثين العلماء بالحديث والفقه وله من الكتب: كتاب الصحيح، كتاب الأسماء

---

[1] الفهرست ص 7 – دار المعرفة بيروت ط 2

والكنى، كتاب الاوحاد، كتاب المفرد، كتاب التاريخ، كتاب الطبقات[1]. و هكذا دواليك يذكر لكل عالم كتبه المشهورة عنه. كما أنه يبين ما إذا كان أحد الكتب منسوبا لأحد العلماء، قال في ترجمة يحي بن معين: "وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وله من الكتب كتاب التاريخ عمله أصحابه عنه ولم يعمله هو"[2].

وقال في ترجمة الخليل بن أحمد، عند الكلام على كتاب(العين) المنسوب إليه: "قرأت بخط أبي الفتح النحوي صاحب بني الفرات، وكان صدوقا منقرا بحاثا، قال أبو بكر بن دريد: وقع بالبصرة كتاب العين سنة ثمان وأربعين قدم به وراق من خراسان، وكان في ثمانية وأربعين جزءا فباعه بخمسين دينارا. وكان سمع بهذا الكتاب أنه بخراسان في خزائن الطاهرية حتى قدم به هذا الوراق، وقيل ان الخليل عمل كتاب العين وحج وخلف الكتاب بخراسان فوجه به إلى العراق من خزائن الطاهرية، ولم يرو هذا الكتاب عن الخليل أحد ولا روى في شيء من الاخبار أنه عمل هذا البتة. وقيل أن الليث من ولد نصر بن سيار صحب الخليل مدة يسيرة وان الخليل عمله له وأحذاه طريقته وعاجلت المنية الخليل فتممه الليث"[3].

وعلى هذا المنهج صار العلماء حتى اليوم، ونتحداه أن يثبت لنا بالنقل الصحيح الصريح إشتراط العلماء الوقوف على أصل المؤلف بخطه، كدليل على صحة الكتاب إلى صاحبه ! وهذه كتب التراجم والفهارس والمشيخات أمامه في الخزائن و المكتبات و على الشبكة المعلوماتية !!

- رأي العلامة المحقق عبد السلام هارون :

---

[1] ص 282

[2] نفسه 282

[3] ص 65

قال رحمه الله : " أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعها عليها أو إقراره لها...وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم. .. وتلى نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا.. وهذا الضرب الثاني من المخطوطات يعد أصولا ثانوية إن وجد معهما الأصل الأول؛ وأما إذا عدم الأصل الأول فإن أوثق المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقا[1].

كما أنه أطلق صفة الأصل على الكتب الموجودة ضمن كتب أخرى، قال: " وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة المنقولة في أثناء أصول أخرى؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمنوا كتبهم –إن عفوا وإن عمدًا– كتابا أخرى أو جمهورًا عظيمًا منها. ومن هؤلاء ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة، فقد ضمن ذلك الشرح كتبا كثيرة، أذكر منها وقعة صفين التي أمكنني أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو 350 صفحة بعد أن قضيت في ذلك قرابة الشهر، وقد بينت ذلك الأرقام في مقدمتي لوقعة صفين التي نشرتها "سنة: 1365".

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازي للواقدي، انتسخه في أثناء كتابه، وهو في الجزء الثالث من ص318–407 أي نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة. ولعل أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادي صاحب خزانة الأدب، فقد أودعها كثيرا من صغار الكتب النادرة، منها كتاب فرحة الأديب لأبي محمد الأسود

---

[1] تحقيق النصوص و نشرها . مكتبة الخانجي ص 29 ط 7 .1998

الأعرابي، وكتاب اللصوص لأبي سعيد السكري؛ كما تضمن قدرا صالحا من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية."[1]

وذكر رحمه الله أن بعض المحققين يطلق صفة " أصل ثانوي " على النسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول اليها[2]. ثم قال : وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني، والشيخ قطة العدوى، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال وستنفلد1 الألماني " "fedrinand wuustenfeld 1808-1899 وجاير الألماني "1861-1929 "rudolf ceyer وبيفان الهولندي "1859-1934 "bevan ولايل الإنجليزي " "chrles lyall 1845-1920 جدير بأن يكون أصولا "ثانوية"، كما تعد رواياتهم لأصولهم -إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول -رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسمية المحدثون بالوجادة.

وأما الطبعات التي تخرج للتجارة ولا يقول عليها محقق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق[3].

أما المصورات من النسخ فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامة تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية أيضا. وهكذا[4].

- رأي العلامة المحقق صلاح الدين المنجد.

---

[1] ص 30

[2] ص 31

[3] ص31-32

[4] ص32

قال رحمه الله:"ما يجب على المشتغل بالتحقيق معرفته : نشأة التدوين ، علم الخطوط ، علم المصادر و اصطلاحات الناسخين ، مصطلح الحديث .[1]

وقال في مبحث ترتيب النسخ:

-1- أحسن نسخة تعتمد للنشر نسخة كتبها المؤلف نفسه، فهذه هي الأم. عند العثور على نسخة المؤلف يجب أن نبحث إذا كان المؤلف ألف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة، لنتأكد أن النسخة التي بين أيدينا هي آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه.

-2- بعد نسخة المؤلف تأتي نسخة قرأها المصنف أو قرئت عليه، وأثبت بخطه أنه قرئت عليه.

-3- ثم نسخة نقلت على نسخة المصنف أو عورضت بها وقوبلت عليها.

-4- ثم نسخة كتبت في عصر المصنف عليها سماعات العلماء.

-5- ثم نسخة كتبت في عصر المؤلف ليس عليها سماعات.

-6- نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم.

وقد تعرض حالات فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة، تفضل نسخة أقدم منها، فيها تصحيف أو تحريف. أو نسخة متأخرة جدا نسخت نسخا جيدا عن نسخة المصنف رأسا، أو عن نسخة من عصر المصنف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة .[2]

- رأي الدكتور بشار عواد معروف.

يرى -حفظه الله- أن النص الصحيح المطابق لما كتبه مؤلفه يتحقق بما يلي:

- الوصول الى النسخة التي كتبها المؤلف بخطه، وأنه آخر ما ارتضاه لكتابه.

---

[1] قواعد تحقيق المخطوطات ص 11

[2] قواعد تحقيق المخطوطات . ص 13 دار الكتاب الجديد بيروت ط 7 .1987

– أو إجتماع النسخ المعتمدة على قراءة واحدة، أو أي وسيلة أخرى .[1]

أين هي نسخة البخاري الأصلية ؟

بحشو بالغ، بدأ يعرض شيئا من نسخ صحيح البخاري ليحكم بعدها بأنه كتاب غريب المصدر مجهول الأثر حيث إنه لم يعثر على نسخة البخاري نفسه، فيقال له: ما تقوله لو كان حجة، فإن الأمر يمتد إلى القرآن نفسه، فيقدر أي أحدٍ أن يقول أين هي النسخة التي كانت عند حفصة؟، وأين هي اللخاف والرقاع ونحوها مما كتب عليه القرآن أول مرة؟، ويظهر وقتها أن الخصومة ليس مع السنة فحسب! وإلا فإن الأمر لا يشترط له نسخة موقعة من البخاري نفسه، أو أن تبقى نسخة القرآن التي أودعت عند حفصة، فقد كان الحفظة موجودين، وليس هذا في القرآن فحسب، بل ولا الحديث فحسب، فحتى كتب الفقه، كان هناك من المعتنين بها، والحافظين لها، إلى درجة أن يقول القاضي الروياني على سبيل المثال: "لو احترقت كتب الشافعي كنت أمليتها من حفظي!" [2]

لعل أقوى حجج الكاتب زعمه أنه لا توجد نسخة لصحيح البخاري بخط صاحبه، وأقام الدنيا ولم يقعدها، وتحدى علماء الأمة أن يأتوا بنسخة بخطه، وهو أمر مضحك، يدل على كما أشرت سابقا الى عدم تمكنه من علم المخطوطات والتحقيق، فليس هناك عالم ولا باحث في علم "الكوديكولوجي" زعم أن ذلك شرط. ويعرف علماء المسلمين طريقتين لتلقي الطالب العلم والحديث من الشيخ:

---

[1] تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين و إصلاح الرواة و النساخ و المحققين . دار الغرب الإسلامي ط1 ص 9

[2] بيع الوهم ص 57

باللفظ المسموع والكتاب المقروء. أما اللفظ فأن يؤخذ العلم المسموع من لفظ الشيخ يمليه على الطلبة، يستظهره من حفظه أو من كتابه، أو يقرأ عليه الطلبة كتابه وهو يتابعهم مصححا ومقررا، وأما الخط فأن يناول الشيخ نسخة مصححة من كتابه لطالب فيمتلكها، أو يعيرها له لينتسخ منها، أو يرسلها إليه أو يوصي له بها، وكل هذا مع الإذن له بروايتها وهي الإجازة. وقد شدد العلماء في ضبط الكتاب وتصحيحه حفظا للسنة من التصحيف والتحريف والزيادة والنقص، وقد بين أوجه ذلك القاضي عياض المالكي في (الإلماع) ألطف بيان وأحسنه.

أخذ عن البخاري صحيحه جملةٌ من المحدثين الفضلاء، وقد اشتهر عند العلماء منهم محمد بن يوسف الفربري المتوفى سنة (320 هـ) وإبراهيم بن معقل النسفي (المتوفى سنة 295هـ) وحماد بن شاكر النسوي (المتوفى سنة 311هـ) وأبو طلحة منصور بن محمد البزدوي وأبو عبد الله المحاملي وآخرون. وقد انتشرت روايتهم عند العلماء واعتمدوا عليها، ودخل الأندلس منها روايتان، رواية الفربري ورواية النسفي كما قال القاضي عياض في (الغنية)، وتميز الفربري بأن ملَّكه البخاري نسخته الأصلية، فبقيت عنده ونقل منها عدد من الرواة، وقد انتشرت بين العلماء اثنا عشر رواية عنه ..

سذاجة السؤال

من الأمور المؤسفة أننا نعيش في عصر يُطرح فيه مثل هذا السؤال الساذج؛ إذ مَن الذي يسأل عن النُّسخ الأصلية للكتب اليوم؟ فإذا بدأنا بالقرآن الكريم، فنحن نثق ثقة مطلقة بحفظ كتاب الله ومع ذلك لا نجد بين أيدينا النسخة الأصلية المكتوبة على عين الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا حتى النسخة الأصلية لمصحف عثمان!

بل وعندما اكتشف العلماء في ألمانيا مخطوطة قديمة للقرآن تعود للعهد الراشدي، وأكّدوا أنها مطابقة لما بين يدينا من القرآن اليوم؛ لم يزدْ ذلك من يقيننا في كتاب الله شيئا! فإذا مضينا للكتب البشرية، وجدنا أنّ السذّج فقط هم من يعتبرون وجود النسخة الأصلية المكتوبة بخط الكاتب هو الدليل على صحة نسبة الكتاب إليه! كم كتابا قرأتم من عصرنا هذا أو من عصور سالفة لا توجد له نسخة أصلية بخط الكاتب؟! إنّ وجود النسخة الخطية لكاتب الكتاب لم تكن يوما ولن تكون مرجعا في إثبات موثوقية نسبة الكتاب إليه، وعلى هذا تواضع البشر منذ قرون، ذلك أنّ مسالك إثبات النسبة للكاتب تتعلق بتواتر نقل الكتاب وإثباته في عدة مراجع، وليس في وجود نسخة الكاتب الخطية.[1]

الطعن الأعوج

إعتبر الدكتور محمد السايح أن صنيع أيلال وزمرته " طعنا أعوجا " غايته الشك في المصادر الحافظة للحديث الموجودة بأيدينا الآن، وأنها ليست موثوقة في التعرف على السنة الصحيحة، فيدعي الطاعن، أن ما يشكل معناه من الأحاديث الصحيحة المتداولة في هذه المصادر، يستحيل صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه مخالف للقرآن المنزل عليه، أو مخالف للعقل، فوجوده في تلك المصادر مع مخالفته، لا يفسَّر إلا بدخول التحريف عليها، وأنه زيد فيها ما لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم. فلا دليل على ثبوته فيها، حتى نعثر على النسخ الأصلية لتلك المصادر، كنسخة صحيح البخاري مثلا بخط بيده.

---

[1] شريف محمد جابر أين اختفتْ نسخة صحيح البخاري الأصلية؟ بتصرف مدونات الجزيرة

فإذا تعذر الحصول على تلك النسخ، فيسقط الاحتجاج بما في أيدينا من المصادر المتفرعة عنها، فتصير مجرد أساطير منسوجة، منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، عبر مؤلفين، لا يبعد أن يكونوا هم مجرد أساطير أيضا.

.. وهو يكرر التحدي للمسلمين جميعا، أن يعثروا على نسخة البخاري بخط يده، ويعلن في دروسه وتصريحاته الصحفية، أنه وصل إلى هذه النتيجة بعد سنوات من البحث، في مصادر علوم الحديث نفسها، ويحشد في سياق طعنه، نصوصا منتقاة من كلام نقاد الحديث القدامى، كالباجي وابن حجر وابن القيم وابن حزم والجياني وغيرهم، لإثبات علمية النقد.

.. ثم يتوعد باقي مصادر السنة، بعد القضاء على البخاري، بالتشكيك نفسه، لتلقى المصير نفسه، أي الدخول في عالم الأساطير. يقول في كتابه ص 243: "وللإشارة فقط فما قلناه حول مخطوطات صحيح البخاري ينطبق على كل كتب الحديث بلا استثناء ونحن اتخذنا صحيح البخاري نموذجا فقط لباقي هذه الكتب المسماة كتب الحديث".[1]

كيف نقل إلينا صحيح البخاري؟

لا شكّ أنّ الإمام البخاري رحمه الله كتب جامعه الصحيح بخط يده، ولكنه قرأه على جمع غفير من التلاميذ الذين كانوا يسمعونه منه ويكتبون الكتاب كاملا، ثم يطابقونه بعد الانتهاء على نُسخته، بحيث تكون نُسخهم طبق الأصل عن نسخة البخاري. ثم جاء بعدهم جيل آخر سمع الكتاب من تلاميذ البخاري وقابلوا نُسخهم على نُسخ تلاميذ البخاري، وهكذا، حتى تواترت نسبة الكتاب، ولو ضاع الأصل الذي خطّه البخاري بيده فلن يعني ذلك شيئا؛ لكون الكتاب قد انتشر

[1] صحيح البخاري وبؤس الطاعنين

وفشا بين التلاميذ، وكثرتْ نُسخه التي على كلّ منها إسنادٌ يتصل بالبخاري، وكُتبت عليه الشروحات، وتطابقتْ جميع نُسخه بفضل الله. أما الاختلافات اليسيرة في الألفاظ فهي تشبه – إلى حدّ معيّن – ما في القرآن من اختلاف القراءات، وهي في الواقع عاملُ زيادة في الموثوقية؛ ذلك أنّها تؤكد أنّ النقل قد تعدّد من مصادر مختلفة وصولا إلى الإمام البخاري..

فلو كان المعتمَد في صحيح البخاري نسخة متأخرة جدا عن البخاري لكان النسخ والطبع اللاحق عنها متطابقا دون أي اختلاف وإنْ كان هامشيّا، فانظر كيف أنّ هذه الاختلافات (اليسيرة جدا والهامشية) تزيد من موثوقية النقل لا العكس! ثم إنّ نسخة الإمام الفربري – تلميذ البخاري – قد اشتهرت، فشاع النقل عنها، لا لكون النقل محصورا بها، فقد نُقل صحيح البخاري بطرق أخرى، وهذا الإمام الخطابي (319-388 هـ) يقول في شرحه لصحيح البخاري (أعلام الحديث): إنّه سمع معظم الكتاب من خلف بن محمد الخيام عن إبراهيم بن معقل النسفي (ت 295 هـ) تلميذ البخاري الذي سمع الكتاب منه، أي من طريق آخر غير الفربري. وكذلك كان الأمر عند المتقدّمين، فقد شاع بينهم سماع الصحيح وروايته من طرق مختلفة غير تلك المشهورة اليوم، وتطابقتْ رواياتهم للصحيح مع تلك النسخة. إنّ تطابقَ روايات صحيح البخاري ونُسخه مع تباعد الأقطار واختلاف الأزمنة وتعدّد المصادر عن البخاري؛ لهو خير دليل على تواتر الصحيح وموثوقية نقله عنه. ثم إنّ العلماء (كما هو حال معظم المنتجات العلمية) تشتهر بينهم نسخة معينة أو عدة نُسخ، لا لكونها الأصح أو لأنّ فيها ما ليس في غيرها، بل تلك طبيعة الأشياء. كما لو أنّ كاتبا معاصرا كتب كتابا قبل عشرات السنين، ثم طبعته عدة دور للنشر، ثم بعد عشرات السنين لم يبق على طباعته سوى إحدى تلك الدور، واشتهر كتابه من طبعة تلك الدار لأنّها الأجود طباعة وتحقيقا مثلا، مع نفاد نُسخ دور النشر الأخرى أو إهمال طباعتها، فلا يعني هذا أنّ مضمون هذه الطبعة مختلف عن بقية

الطبعات!. وخلاصة الأمر في هذا الباب أنّ صحيح البخاري قد نُقل بالتواتر بعد مؤلّفه، ولم يكن باستطاعة أحد أصحاب النُسخ أن يضع فيها حديثا لم يروه البخاري أو يحرّف دون أن ينكشف أمره؛ فالعلماء من مختلف المذاهب لديهم الصحيح ويعرفون ما فيه، وأي رواية دخيلة سينكشف أمرها لاختلافها عما لديهم، ولمعرفتهم بالأسانيد والرجال. فانظر إلى هذا الملمح المهم من التاريخ العلمي لأمتنا، وهو منهج الرواية والتدقيق ومقابلة النُّسخ اللاحقة على السابقة، والذي لن تجد له مثيلا في بقية الأمم الأخرى! وهذا يعني أنّ اختفاء النسخة الخطية التي كتبها الإمام البخاري لا يعني شيئا، بل هي طبيعة الأشياء؛ فنادرا ما تحتمل المخطوطات العوامل البيئة والتاريخية والعسكرية والسياسية وتنجو بعد 1200 عام![1]

لو جرت العادة في نقل العلم، بأن كل من صنف تأليفا، فإن وراثة ذلك العلم عنه، متوقفة على بقاء مصنفه بخط يده على مر العصور، ولا ينوب عن ذلك، أن تنسخ منه نسخٌ وعنها نسخٌ أخرى، يكتبها جيل بعد جيل. فلو توقفت الوراثة على ذلك، لما بقي من العلم القديم، شيءٌ يعول عليه؛ فأين كتب الفلاسفة القدماء، وأين كتب الرياضيين والفلكيين والأطباء بخطوط أيديهم؟ فلما وجدنا هذا العلم يُنقل، علمنا أنه قد حمل في معظمه، في غير المصنفات الأصلية، خصوصا عند اشتهار المصنفين وكثرة تلاميذهم. وهكذا وقع في المصنفات الحديثية أيضا. بل نزيد فنقول: إن المسلمين منعوا الاكتفاء بما يوجد من المصنفات الأصلية بخطوط أصحابها، حتى نستيقن بالرواية المتصلة عنهم، أنها لهم، فلا يكفي أن يجدوها دون رواية لها، متصلة بأصحابها."[2]

---

[1] أين اختفتْ نسخة صحيح البخاري الأصلية؟ شريف محمد جابر

[2] محمد السايح

وجود النسخة ليس أقوى مما هو موجود من نقل الصحيح اليوم!

لو وجدت اليوم مخطوطة من البخاري في مكتبة من مكتبات العالم، وأثبت المتخصصون في دراسة المخطوطات، أنها مكتوبة في زمان البخاري، لما كان ذلك دليلا على نسبتها للبخاري رحمه الله، ولو كُتب فيها أنها نسخته، إلا إذا كان لهذه المخطوطة لسان ناطق يقول عند فتحها: كتبني البخاري بيده. وإذن فلا يعوِّل المحدثون على ما يُهيّج به الطاعن عوام الناس، من حاجة صدقِ كتب الحديث، إلى النسخ الأصلية بخطوط مؤلفيها."[1]

لو افترضنا أنّ منهج الرواية من عدة طرق، ومقابلة نُسخ التلاميذ على نُسخ شيوخهم، وسماع الجيل اللاحق من السابق وصولا إلى البخاري.. لو افترضنا أنّ هذا المنهج كله لم يكن موجودا في تاريخ الأمة، وأنّنا حافظنا على نسخة خطّية ننسبها للبخاري؛ لَما كان ذلك أقوى مما لدينا الآن من صحيح البخاري! بل كان أضعف في الموثوقية؛ ذلك أنك تحتاج حينذاك إلى توثيق نسبة المخطوطة للبخاري، وستكون عندك من طريق واحد لكونها نسخة واحدة فعليّا، فأيّ تشكيك حينذاك بصحّة نسبتها للبخاري سيشكّك بما لدينا من صحيح البخاري كله اليوم! ولذلك فطريقة النقل التي اعتمدها العلماء هي أفضل الطرق العلمية التي كان بالإمكان من خلالها حفظ كتاب صنّفه صاحبه![2]

تواتر الجامع الصحيح

---

[1] السايح

[2] شريف محمد جابر

-1- وجود نسخة خاصة بالامام البخاري:

قال الإمام البخاري:" أخرجت هذا الكتاب- يعني «الصحيح» - من زهاء ستمائة ألف حديث". وقال إِبْرَاهِيم بْن معقل سمعت مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل البخاري يقول: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول".

وقال أبو الهيثم الكشميهني:"سمعت محمد بن يوسف الفربري يقول: قال لي محمّد ابن إسماعيل البخاري" ما وضعت في كتاب «الصحيح» حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"[1]. وقال محمد بن أبي حاتم :"قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلت في المصنف؟ قال لا يخفى على جميع ما فيه"[2].

وقال البخاري: "صنفت كتابي «الصحيح» لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[3]. وقال: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" .[4]

لما رجع البخاري الو موطنه، وأخذ بالتحديث بكتابه بعث اليه أمير بخارى" أن أحمل إلي كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك". فرد عليه البخاري بقوله:" أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك الى شيء منه حاجة، فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة لأني لا أكتم العلم " [5]وكان هذا أحد أسباب الوحشة بينهما. وهذا دليل قوي كذلك على وجود كتاب الجامع واشتهاره في زمن صاحبه، وأن البخاري كان يدرسه في مسجده. ولا يمكن أن يكون إلا مرتبا

---

[1] تاريخ بغداد 9/2 – التهذيب 442/24

[2] تاريخ بغداد 10/2- التهذيب 443/24

[3] نفسه 14/2- التهذيب 448/24-449

[4] سير اعلام النبلاء 403/12

[55] تاريخ بغداد 355/2-356

مبوبا كاملا غير ناقص، وأنه – رحمه الله – لم يترك كتابه لإجتهاد النساخ أو التلاميذ.

-2- وجود أحد أصول الصحيح عند الفربري:

قال أبو اسحاق المستملي:" انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري " [1]

قال القاضي عياض: " وكتبه الأصيلي في كتابه ثم ضرب عليه، وقال:"لم يكن عند أبي زيد، وقال عن الفربري: كان في الأصل مضروبا عليه " [2]

وقال ابن رشيد الفهري: "كان عنده أصل البخاري، ومنه أصحاب الفربري، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة" [3]

وقد ثبت سماعه للصحيح أكثر من مرة، كما نص على ذلك غير واحد من العلماء:

الحافظ أبي نصر الكلاباذي (398) هـ، قال:"كان سماع محمد بن يوسف الفَرَبْريّ لهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين".

وله كما يقول الذَّهَبِيّ معرفة بـ «صحيح البُخارِيّ» وهو صاحب كتاب (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البُخارِيّ في جامعه).

---

[1] التعديل و التجريح لأبي الوليد الباجي 310/1

[2] مشارق الأنوار على صحاح الآثار 338/2-339

[3] إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح ص 18

وعن الكلاباذي اشتهرت هذه المقالة حتى إنك لا تجد شارحًا لـ «الصحيح» إلا ونقل هذا القول عن الكلاباذي.

وممن روى هذا القول عن الكلاباذي راوي «الصحيح» عن الفَرَبْريّ أبو الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِيهَني المتوفى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة؛ رواه عنه أبو ذر الهَرَويّ المتوفى سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، رواه عنه بإسناده أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل» كما رواه من طريق أبي ذر أيضًا ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح». ورواه عن الكلاباذي أيضا أبو الحسين عبد الملك بن الحسين بن شياوش الكازروني رواه عنه بسنده ابن النقطة في «التقييد»[1]

-3- كمال نسخة الفربري :

قال أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»: وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهِيم بن مَعْقِل أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَّسفي من «الجامع» لأن في رِواية إبراهيم النَّسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رِواية الفَرَبْريّ: قد علَّمتُ على الموضع من كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: (يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلامَ اللَّهِ) [الفتح: 15][2]

وقال الخَطّابِيّ في (أعلام الحديث):"وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي عنه، وسمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفَرَبْريّ"[3]

وسئل أبو عبد الرحمن- يعني النسائي- عن العلاء وسهيل فقال: هما خير من فليح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري.[4]

---

[1] روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية» ط 1 2013.

[2] 62/1

[3] 106-105/1

[4] تاريخ بغداد 9/2 – التهذيب 442/24

وقال ابن حجر:"نسخة الأصل من البخاري كانت عند الفربري "[1].

قال القسطلاني: " أن الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مبوبا، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة .."[2]

4- انتشار أصل الفربري و تحديث الرواة به:

وممن حدث بأصل الفربري :

- الحافظ أبو علي سعيد بن السكن المتوفي سنة 353هـ :

قال الحافظ الذهبي:" سمع بخراسان «صحيح البخاري» من محمد بن يوسف الفربري، فكان أول من جلب «الصحيح» إلى مصر، وحدث به".[3]

- الامام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن احمد المستملي (376) هـ. كان سماعه لـ «الصحيح» سنة أربع عشرة وثلاثمائة. وروى عنه «الصحيح»: الحافظ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (434) ، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني (411).

قال رحمه الله:" انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري"[4]

- الإمام الحافظ أبو زيد محمد بن أحمد المروزي (371) هـ

---

[1] انتقاض الإعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري 368/2

[2] ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري 24/1

[3] سير اعلام النبلاء 117/16

[4] التعديل و التجريح لأبي الوليد الباجي 310/1

قال الخطيب البغدادي:خرج أبو زيد إلى مكة فجاور بها، وحدث هناك بكتاب «صحيح البخاري» عن محمد بن يوسف الفربري، وأبو زيد أجل من روى ذلك الكتاب.

وروى عنه «الصحيح»: الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (430)، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (392)، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي (403).

- الشيخ الامام، أبو علي، محمد بن عمر بن شبويه الشبويي، المروزي سمع «الصحيح» في سنة ست عشرة وثلاثمائة من أبي عبد الله الفربري، وحدث بمرو بـ «الصحيح» في سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة على ما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء.

- الإمام المحدث الصدوق المسند، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين، الحمويي خطيب سرخس (381) هـ.

سمع في سنة خمس عشرة وثلاثمائة «الصحيح» من الفربري. وروى عنه «الصحيح»: أبو ذر (434) أيضا، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي (467).

- المحدث الثقة، أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع الكشميهني المتوفى سنة 389 هـ

وقد ذكر الكشميهني أنه سمع الكتاب من الفربري بفربر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاثمائة كما في «تقييد المهمل».

-5- الرواة الأخرون عن البخاري

- الحافظ الثقة إبراهيم بن معقل النسفي (295) هـ

قال أبو يعلى الخليلي: حافظ، ثقة ... وأخذ هذا الشأن عن البخاري .[1]

قال الذهبي: له (المسند الكبير)، و (التفسير) وغير ذلك، وحدث بـ «صحيح البخاري» عنه، وكان فقيها مجتهدا.[2] وقد اشتهرت روايه إبراهيم بن معقل النسفي من طريق أبي صالح، خلف بن محمد الخيام محدث ما وراء النهر.

وممن روى «الصحيح» من رواية خلف بن محمد عن إبراهيم النسفي الإمام الكبير أبو سليمان الخطابي صاحب كتاب (أعلام الحديث) المتوفى سنة 388 هـ.

قال الخطابي في كتابه «أعلام الحديث»: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب (يعني بذلك «صحيح البخاري») من رواية إبراهيم بن معقل النسفي حدثناه خلف بن محمد الخيام، قال: حدثنا إبراهيم بن معقل عنه.

سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفربري ...[3]

وممن ذكر رواية إبراهيم أيضا الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني المتوفى سنة 498 هـ، حيث قال في كتاب (تقييد المهمل)[4]: وما كان في كتابي من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي عن البخاري: فأخبرني بها أبو العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، قال لي: سمعت بعضه وأجاز لي سائره، قال: نا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري، قال: نا إبراهيم بن معقل النسفي، قال: نا أبو عبد الله البخاري.

- المحدث حماد بن شاكر النسفي (311)

---

[1] الإرشاد في معرفة علماء الحديث 3/ 968 (896).

[2] «سير أعلام النبلاء» 13/ 493.

[3] 1/ 105 - 106.

[4] 1/ 61-62

ورواية حماد بن شاكر لـ «الصحيح» نص غير واحد على أن بها نقص في الأحاديث بمقدار مائتي حديث.

قال الحاكم: قدم نيسابور فعقدت مجلس الإملاء، وقرأت عليه «صحيح البخاري»، وقد أقام بصعدة من اليمن زمانا، ثم قدم وأكرموه، وأكثروا عنه ببغداد، وما المثل فيه إلا كما قال يحيى بن معين: لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه، وقد سألته المقام بنيسابور ... .

دعوى عدم الإجماع على صحة البخاري

قال : "سور آخر يعتبره عباد التراث الديني ، بمثابة الحصن المنيع الذي يتحصن به صحيح البخاري، وهو أن الأمة الإسلامية تلقت صحيح البخاري بالإجماع، وأن الأمة الإسلامية تعتبر أن كل ما في صحيح البخاري صحيح لا غبار عليه ، وهي مجمعة على هذا، وبالتالي من أنكر حديث من أحاديث البخاري فمأواه جهنم وبئس المصير، لتنبعث فتاوى التكفير التي نقلنا بعضها في كتابنا هذا، حتى لا نتهم بأننا نفتري على الشيوخ الكذب، والحقيقة التي لا تقبل الجدل، كما سنبينها بعد قليل، هي أن رواية الإجماع حول صحيح البخاري، ليست إلا كذبة، من الكذب الكثير، الذي تعج به كتب التراث، وليس إلا خرافة من الخرافات المؤسسة لهذه الأسطورة التي وجب أن ننسفها نسفا، بنقول من كتب التراث نفسه، والتي يقدسها هؤلاء الشيوخ الذين تمكنت منهم الوهابية المكفرة المقلدة أيما تمكن، فسخرتهم للدفاع عن باطلها ، فكان الثمن غاليا، وهو تشويه الإسلام السمح الداعي إلى استعمال العقل والمنطق، والتفكر والتدبر، بدل التقليد الأعمى غير المتبصر."

أولا : الطعن في علماء الأمة و اعتبارهم" عباد التراث الديني"، و"تمكنت منهم الوهابية المكفرة المقلدة أيما تمكن، فسخرتهم للدفاع عن باطلها، فكان الثمن غاليا، وهو تشويه الإسلام السمح الداعي إلى استعمال العقل والمنطق، والتفكر والتدبر، بدل التقليد الأعمى غير المتبصر".. "شيوخ الظلام، الكهنوت " ...

ثانيا : كذبه المفضوح واتهام العلماء بالباطل، فليذكر أيلال هؤلاء العلماء الذين قالوا : أن من أنكر حديث من أحاديث البخاري فمأواه جهنم وبئس المصير ؟

ثالثا : اعتباره القول بالإجماع على صحة أحاديث الصحيحين " ليست إلا كذبة، من الكذب الكثير، الذي تعج به كتب التراث، وليس إلا خرافة من الخرافات المؤسسة لهذه الأسطورة التي وجب أن ننسفها نسفا، بنقول من كتب التراث نفسه" . وفي هذا طعن واضح وصريح في أئمة الدين الذين تقبلوا الصحيح وأجمعوا على صحة ما جاء فيه، منذ عصر البخاري الى يوم الناس هذا.

قوله :" ولإسقاط الخرافة يكفي أن يعلم أي انسان، أن الشيعة وهم نسبة مهمة من المسلمين، لا يؤمنون بصحيح البخاري، ويكذبون كل ما جاء فيه، فأين هو الإجماع الذي يدعيه هؤلاء إذن؟، إلا اذا اعتبرنا الشيعة كفارا، وأخرجناهم من دائرة الإسلام، ولم نعتبرهم من أهل القبلة، وصدقا سنجد العديد من الشيوخ يهون عليهم إخراج ملايين المسلمين من الملة حتى لا يسقط الادعاء القائل بأن الأمة أجمعت على أن صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله، وأنها تلقته بالقبول وأن كل ما فيه صحيح".

فيقال لهذا المتعالم الجهول الذي يدعي" أنه بمجرد مخالفة الشيعة لأهل السنة في دعوى الإجماع على أن أصح كتاب بعد كتاب الله هو الجامع الصحيح للإمام

البخاري فإن دعوى الإجماع تنتقض، وليس الأمر على ما قد توهم الكاتب وأمَّل، فالشيعة يخالفون أهل السنة وهم الغالبية العظمى لجماعة المسلمين في أمور أشد تعقيدا وأدخل في باب العقائد منها في باب الإجماعات المتحققة في مسائل من العلم، فإذا كان الخلاف بيننا وبين الشيعة عقديا فكيف نريد منهم تسليما بما نقول في مسألة خاصة من مسائل العلم عندنا معاشر أهل السنة والجماعة، ثم إن المعتبر في الإجماع كما هو مقرر عند أهل الأصول الإجماع الخاص بطائفة معينة من أهل الإسلام وهي هنا أهل السنة والجماعة لا مطلق من يقول لا إله إلا الله ويخالف في بعض العقائد وله نوع فكر خاص، فالمراد أهل السنة وعليهم وفيهم يكون الإجماع من عدمه.." [1] ثم هل الشيعة أصلا من أهل العلم بالحديث حتى يحتج بأنهم اتفقوا أو اختلفوا؟ فيقال ما أول كتاب في علم الحديث لهم؟

إن أقدم كتاب للشيعة الإمامية يعود إلى القرن العاشر الهجري، توفي صاحبه سنة 966 هـ[2] ، ومجمل بحوثهم فيه ضعيفة إلى الغاية مقارنة بمؤلفات وقواعد وكتب أهل السنة، فأين هذا من ذاك؟، فلا يعتبرون في الوفاق والخلاف فيما ليسوا أهلا له، ثم إن كان يعتبر الخلاف والوفاق مع الشيعة، فقد وقع خلاف بينهم هل القرآن الذي بين أيدينا محفوظ أم وقع فيه تحريف!.

فعلى سبيل المثال قال المجلسي" الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار

---

[1] المعركة تحت راية البخاري الجولة 23

[2] أصول الحديث، عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات، لبنان-بيروت، الطبعة الثانية 2011 ص 25.

الإمامة[1]". فالمجلسي يعتبر حفظ القرآن محل خلاف. فهل يجوز القول بتحريف القرآن لأن بعض علماء الامامية يقول بذلك، وعلى هذا لا إجماع على أن القرآن غير محرّف، و أن القول بذلك كذبة حسب مذهبه !.

قوله : " ولنبدأ بمقولة "صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله "، فالعديد من الشيوخ يوهموننا أن جميع الفقهاء والشيوخ المتقدمين والمتأخرين يعتقدون بهذه المقولة، والحقيقة أن هذا مجانب للواقع، حيث أن العديد من الشيوخ يرون أن الموطأ هو أصح كتاب بعد كتاب الله ويفضلونه بأشواط على صحيح البخاري ويقولون أنه لا يضاهيه شرفا ولا منزلة، وهذا عند جماعة من كبار محدثي هذه الأمة وفقهائها، حيث يرون أن موطأ الامام مالك، أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى فهو عند هؤلاء العلماء مقدم على صحيح الإمام البخاري فما دونه.

يقول الإمام المطلبي –رحمه الله– :"ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك"، وفي لفظ :"ما على ظهر الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك"، وفي لفظ :"ما بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك" وفي لفظ:"ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ ".(شرح الإمام الزرقاني على الموطأ) 8/1.و(تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك) للسيوطي. المطبوع مع المدونة الكبرى ص 43. وقد جاء في منتدى الأزهري نقلا عن الشيخ محمد العمراوي المالكي ما نصه:" لو قال احدهم –ممن لا اعتناء له بالموطأ وانما درسه ولم ينظره بعين

[1] مرآة العقول شرح أخبار الرسول، محمد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية، طهران – إيران، الطبعة الثانية، ج 12 ص525

الانصاف-: إن قول الشافعي هذا في الموطأ، كان قبل تأليف الإمام البخاري لجامعه الصحيح.

وجوابه: أن كثيراً من الأئمة الأعلام، قد تتابعوا على قول الشافعي هذا، وجعلوه في صدر حديثهم عن الموطأ، مما يدل على تسليمهم له، وقبولهم به، حتى بعد ظهور الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله. قال الحافظ ابن عبد البر –رحمه الله-: " الموطأ لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله عز وجل ". وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : " اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي – أي البخاري- هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري – أي مسلم- والترمذي فما دونهما" عارضة الأحوذي. وقد نحى هذا المنحى وانتهج هذا النهج كثير من المتأخرين، كالعلامة المحدث محمد حبيب الله الشنقيطي، والمحدث الشهير الشيخ صالح الفُلاّني، والعلامة ولي الله الدهلوي، وقد أطال النفس في ذلك وقال ما هذه خلاصته: " فالطبقة الأولى من كتب الحديث، منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب : الموطأ والصحيحين...واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه – أي الموطأ – صحيح على رأي مالك ومن وافقه. وأما على رأي غيره، فليس فيه مرسل ولا منقطع، إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى. فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه ". انظر (حجة الله البالغة)385/1

وقال في مقام آخر: " لقد انشرح صدري وحصل لي اليقين، بأن الموطأ أصح كتاب يوجد على وجه الأرض بعد كتاب الله –عز وجل- ". انظر مقدمة المصفى في شرح الموطأ. بصدر كتاب (المسوى في شرح الموطا) 29/1.

وأجلى من هذا اعتراض بعض أهل الاختصاص على ابن الصلاح في قوله: " أول من ألف في الصحيح المجرد البخاري". وقد تبع الناس في ذلك ابن الصلاح – رحمه الله – كما تبعوه في أشياء أخرى تتعلق بهذا الفن الشريف". انتهى

ولنا على هذا الكلام وقفات :

أولا : ذكر في صفحته على الفيسبوك بعد هذا النقل من منتدى الأزهري ما يلي : " من منتدى الأزهريين قسم الحديث وعلومه على هذا الرابط:

http://www.azahera.net/showthread.php?t=353

واسترسل الشيخ محمد العمراوي المالكي في سرد أسماء الأعلام ممن له باع في الحديث ليثبت أن دعوى الإجماع مجرد وهم من الأوهام المعششة في عقل الكثيرين تقليدا لا تمحيصا."

وهذا كذب على الشيخ العمراوي[1]، وتقويله ما لم يقل، فالشيخ العمراوي لم يذكر في مقالته ما افتراه عنه أيلال كذبا: " أن العديد من الشيوخ يرون أن الموطأ هو

---

[1] فقيه وعالم مغربي معاصر ، ولد بسجلماسة ، عضو مشارك في العديد من المجالس العلمية ، و له مشاركات علمية في الفقه المالكي . حصل على التزكية في اختصاص الإمامة والخطابة من المجلس العلمي بوجدة. حصل على شهادة التأهيل في العلوم الشرعية والعقلية والأدبية من معهد البعث الإسلامي بوجدة.

حصل على التزكية في اختصاص الوعظ والإرشاد من المجلس العلمي بالرباط. حصل على شهادة التثقيف الشرعي بامتياز من المركز الدولي للعلوم الإسلامية بألمانيا

حصل على إجازتين إحداهما في رواية صحيح البخاري،وثانيتهما في رواية جامع الترمذي. حصل على شهادة إنهاء الدروس من معهد البعث الإسلامي بوجدة.

و يشغل عدة وضائف مهام علمية منها :

عضو رابطة علماء المغرب سابقا. منسق فرع المجلس العلمي بإقليم القنيطرة سابقا . خطيب الجمعة بسيدي سليمان. المدير المؤسس لمعهد الإمام مالك للتعليم العتيق بسيدي سليمان و رئيسه . رئيس

أصح كتاب بعد كتاب الله ويفضلونه بأشواط على صحيح البخاري ويقولون أنه لا يضاهيه شرفا ولا منزلة".

وحاشا الشيخ أن يعتقد هذا أو يكتبه، وكل من يعرف الشيخ وجهوده في نصرة الصحيح تدريسا وقراءة، يعلم كذب وبهتان أيلال.

وبالرجوع الى مقالة الشيخ نجده قد حشد نصوصا لبعض العلماء في اعتبار الموطأ أصح كتب الحديث، ونقل عن بعض العلماء أن منزلته مثل منزلة صحيح البخاري وفوق كتب السنن الأخرى !

وقد صدر للشيخ كتاب في نصرة الصحيح والدفاع عن البخاري سماه (القول الرجيح في تواتر الجامع الصحيح). قد أثبت فيه بالحجة القاطعة والأدلة الناصعة تواتر الجامع الصحيح إلى الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله، مفندا بذلك الدعاوى الباطلة، والافتراءات الكاذبة، والمزاعم الساقطة المشككة في نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه، مع مناقشة الشبه التي يوردها بعض أدعياء العلم في الكلام على جملة من أحاديث الصحيح.[1]

ثانيا: من تناقضات المناوئ أنه ينكر مقولة (صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله)، في حين يثبتها للموطأ ولا ينكر على من قال بها !. بل حشد عدة أقوال لإظهار منزلة الموطأ وصحة أحاديثه، في مبحث عنونه ب(موطأ مالك أصح الكتب)، وهذا عين التناقض والتخبط.

المجلس العلمي المحلي لإقليم سيدي سليمان سابقا أستاذ الفقه بمعهد أبي بكر الصديق للتعليم النهائي العتيق بفاس.

أستاذ مادة أصول المذهب المالكي بماستر الفقه المالكي قواعده ومصطلحاته بكلية الشريعة بفاس

[1] https://www.facebook.com معهد الإمام مالك للتعليم العتيق سيدي سليمان المغرب

ثم هل يعتقد أيلال بصحة أحاديث الموطأ ؟ وهل يسلم بتقديمه على صحيح البخاري ؟ فإن أجاب بالإيجاب فقد هدم بنيان كتابه و نسف جميع شبهاته – بنفسه– !. وهل سيطعن في الموطأ ويعتبر القول بتأليف الامام مالك له (أسطورة) لإختلاف نسخ التلاميذ ؟؟ قال الحافظ صلاح الدين العلائي:"روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصهب، فقد قال ابن حزم في رواية أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث. وقال السيوطي:في رواية محمد بن الحسن أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت ..[1]

والجواب الذي ندين الله به أن المتعالم الجهول لا يؤمن بصحة الموطأ ولا غيره من كتب الحديث المعتمدة، والأدلة على ذلك كثيرة مبثوثة في صفحات كتابه منها:

اعتباره الأحاديث مرويات بشرية تاريخية، وسخريته من المحدثين وكتبهم واعتبارها كتبا تناقض العلم وتصطدم مع العقل، وانكاره لأحاديث صحيحة بشبه واهية، واعتباره تدوين الحديث آفة!

ثالثا: القول بأن موطأ الإمام مالك هو أصح كتاب بعد كتاب الله، وعلى هذا فيزحزح صحيح البخاري عن مكانته ويحل محله الموطأ، ولقد كان يقبل هذا القول من الكاتب لو كان ذا نية صحيحة في كتب أهل الحديث، إذ قد عرفنا من خلال ما قد سبق له في كتابه رأيه في تدوين السنة وفي عناية أهل الصدر الأول بالحديث مما يفهم منه يقينا أنه سيء الظن بالحديث وأهله وكتبه، والموطأ منها، فما ينتقده الكاتب من أحاديث لم يفهمها عقله الحداثي في صحيح البخاري توجد نظيراتها في

---

[1] شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ج 1 ص 10 ط دار الفكر 1996

موطأ مالك، فما الفرق إذن؟ ينوه بكتاب ويجعل أولا في الرتبة بعد كتاب الله، وينبذ كتاب وتؤخر رتبته ؟؟ سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم؟؟ ثم يأتي الكاتب بنقول عن أئمة يمدحون الموطأ ويوهم ظاهر قولهم تقديمهم له على البخاري من مثل ما قد ورد عن الشافعي:" ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك" وقول ابن عبد البر:" الموطأ لا مثيل له" وقول ابن العربي المعافري:" الموطأ هو الأول واللباب.." إلى آخر الأقوال التي حشرها الكاتب ناقلا لها من منتدى الأزهري على الشبكة العنكبوتية؟؟؟ ونحن هنا نسائله وهو يزعم أنه ينسف أسطورة ويهدم تاريخا ويبني عليه تاريخا آخر مليئا بالأحلام والأماني التي لا تصدق إلا في قلبه ونفسه ورأسه– أليس من المنطق أن لا ينقل إلا مباشرة من الكتب التي قد وردت فيها هذه الأقوال والنقول، لأنه ربما سقط منها ما قد يكون دليلا عليه لا دليلا له فكيف وهو يهدُّ نظرية ويبني في مكانها نظرية جديدة ...لامفر له إذن من أن يعمد إلى الكتب المؤلفة في هذا الشأن وينقل منها بنفسه...وإني هنا أظنُّ ظنًّا أنا فيه مُستيقنٌ غير شاك أن المؤلف ليس يعرف هذه الكتب ولا حلم أن يظفر بها فضلا عن أن يقرأ منها أو ينقل من نصوص أصحابها...كما أنني أظنُّ ظنا أنا فيه مستيقنٌ غير شاك ولا مرتاب أن الكاتب ليس يعرف أصحاب هذه النقول ولا قرأ لهم ...إذ لو فعل لعلم أن ابن عبد البر النمري القرطبي فخر الأندلس وإمامها ما كان إلا معظِّما لجاه الصحيح وجامعه، وأن ابن العربي المعافري فخر إشبيلية ورحالتها المفسر المحدث الفقيه لم يعرف إلا معظما لجناب البخاري وكتابه؟ وأما مقالة الشافعي فكانت قبل تأليف البخاري لكتابه فالإمام قد صدر منه هذا الحكم ونزل وفق الواقع في زمانه، ولا علْم له بما سيأتي، ولو تأخر به الزمانُ فأدرك البخاريَّ ووقف على كتابه لكان قال فيه القولَ المقبولَ المعتبر.

على أن هناك جوابا عاما يذكره كثير من العلماء عندما يعرضون للموازنة بين الصحيحين والموطأ فإنهم يقولون إن الموطأ أصح صحيحا باعتبار التقدم في الزمان والأسبقية في التأليف على ما فيه من أقوال الصحابة والتابعين وفقه ونظر الإمام مالك الذي لا ينبغي الإعراض عن ذكره، وأما الصحيحان فإنهما أصح وأولى بالتقديم لأنهما اختصا بصحيح الحديث خاصة وليس فيهما من الفقه ما في الموطأ، فلذلك كان القول المعتبر المنصور أنهما يليا القرآن الكريم في الأصحيَّة والقبول ويقدم منهما صحيح البخاري لأنه أصح صحيحا وأعلى شرطا وأدق وأضبط ويليه بعد صحيح مسلم وهو وإن كان صحيحا فالصحة درجات بعضها فوق بعض وهو يقع فيها ثانيا بعد صحيح البخاري.[1]

قال: ووجدنا من الشيوخ من يعطي الأفضلية لمسلم و صحيحه ...[2] .. و ماذا بعد ؟. قال النووي : اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الامة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيع كتاب مسلم أصح ووافقه بعض شيوخ المغرب والصحيح الاول وقد قرر الامام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الاسماعيلي رحمه الله في كتابه المدخل ترجيح كتاب البخاري وروينا عن الامام أبي عبد الرحمن

---

[1] المعركة تحت راية البخاري الحلقة 23

[2] ص 132

النسائي رحمه الله أنه قال ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري قلت ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على ان البخاري أجل من مسلم وأعلم بصناعة الحديث منه وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة وجمعه من ألوف مؤلفة من الاحاديث الصحيحة وقد ذكرت دلائل هذا كله في أول شرح صحيح البخاري ومما ترجح به كتاب البخاري ان مسلما رحمه الله كان مذهبه بل نقل الاجماع في أول صحيحه أن الاسناد المعنعن له حكم الموصول بسمعت بمجرد كون المعنعن والمعنعن عنه كانا في عصر واحد وان لم يثبت اجتماعهما والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري ..[1]

قال: وقد وجدت مقالة جامعة منشورة على منتدى السودان تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن مقولة تلقي الأمة لصحيح البخاري بالقبول، كذبة ما بعدها كذبة، وهذه المقالة التي جمعت نقولا عن أئمة أعلام في عدم تلقي صحيح البخاري بالإجماع ، هي بعنوان : "الرد الملجم علي من ادعي إجماع الأمه علي البخاري و مسلم"

ولنا على هذا الكلام وقفات :

1- الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته، سواء كان في كتب السنن أو الصحيحين :

نقل الإمام البلقيني في (محاسن الإصطلاح) أن هذا مذهب جماعات من الأصوليين والفقهاء، ثم قال ما نصه :" وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة أنهم

---

[1] شرح النووي على مسلم 1/14-15 دار احياء التراث العربي بيروت ط 2

يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول " .[1] وذهب الى هذا الحافظ ابن طاهر المقدسي، قال الحافظ في (النكت على ابن الصلاح) : " وسبق ابن طاهر الى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي، وأبي عبد الله الحميدي، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة " [2]

ونص كلام ابن تيمية في (النكت): " الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه، أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف ". ثم أخذ يذكر أسماء من قال بذلك على إختلاف مناهجهم ومذاهبهم، ثم قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة.[3]

ويقول في (الفتاوى) [4]:" فلا يسلم كتاب من الغلط إلا القرآن. وأجل ما يوجد في الصحة (كتاب البخاري) وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط وقد بين البخاري في نفس صحيحه ما بين غلط ذلك الراوي كما بين اختلاف الرواة.."

2- صحة أحاديث الصحيحين :

قال النووي :" اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الامة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح

---

1 محاسن الإصطلاح ص 101

2 النكت على ابن الصلاح ج1 ص380

3 النكت 374/1

4 الفتاوى 73/18

كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث" .[1]

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله :" جميع ما حكم مسلم رحمه الله بصحته فى هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخارى بصحته فى كتابه. وذلك لان الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه فى الاجماع .. والذى نختاره أن تلقى الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظرى بصدقه، خلافا لبعض محققى الاصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد فى حق كل منهم الا الظن، وانما قبله لانه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطىء. قال الشيخ : وهذا مندفع لان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء، والامة في اجماعها معصومة من الخطأ ... وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق".[2]

قال النووي: "وانما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح".[3]

وقال الحافظ العلائي: " الأمة اتفقت على أن كل ما أسنده البخاري ومسلم في كتابيهما الصحيحين، فهو صحيح لا ينظر فيه "

قال ابن حجر في النكت:" فقول الشيخ محيي الدين النووي: "خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون" غير متجه. بل تعقبه شيخنا شيخ الإسلام في محاسن الاصطلاح، فقال: "هذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من

---

[1] 19-1

[2] نفس المصدر 20/1

[3] نفس المصدر

الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول".

قلت: وكأنه عني بهذا الشيخ تقي الدين بن تيمية فإني رأيت فيما حكاه عن بعض ثقات أصحابه ما ملخصه: الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف وهو الذي ذكره جمهور المصنفين في أصول الفقه كشمس الأئمة السرخسي وغيره من الحنفية والقاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، والشيخ أبي حامد الإسفرائيني والقاضي أبي الطيب الطبري والشيخ أبي إسحاق الشيرازي وسليم الرازي وأمثالهم من الشافعية، وأبي عبد الله بن حامد و القاضي أبي يعلى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم كأبي إسحاق الإسفرائيني وأبي بكر ابن فورك وأبي منصور التميمي وابن السمعاني وأبي هاشم الجبائي وأبي عبد الله البصري قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح في مدخله إلى علوم الحديث – فذكر ذلك استنباطا وافق فيه هؤلاء الأئمة وخالفه في ذلك من ظن أن الجمهور على خلاف قوله لكونه لم يقف إلا على تصانيف من خالف في ذلك كالقاضي أبي بكر الباقلاني والغزالي وابن عقيل وغيرهم، لأن هؤلاء يقولون إنه لا يفيد العلم مطلقا. وعمدتهم أن خبر الواحد لا يفيد العلم بمجرده، والأمة إذا عملت بموجبه فالوجوب العمل بالظن عليهم وأنه لا يمكن جزم الأمة بصدقه في الباطن، لأن هذا جزم بلا علم.

والجواب: أن إجماع الأمة معصوم عن الخطأ في الباطن.. وإجماعهم على تصديق الخبر كإجماعهم على وجوب العمل به، والواحد منهم وإن جاز عليه أن يصدّق في نفس الأمر من هو كاذب أو غالط فمجموعهم معصوم عن هذا كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه بمجرده الكذب والخطأ، ومع انضمامه إلى أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق، (انتهى كلامه).

وأصرح من رأيت كلامه في ذلك ممن نقل الشيخ تقي الدين عنه ذلك فيما نحن بصدده – الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني فإنه قال: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها".

وقال: قوله "ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه أبو الفضل بن طاهر وأبو نصر بن يوسف". أقول: أراد الشيخ بذكر هذين الرجلين كونهما من أهل الحديث وإلا فقد قدمنا من كلام جماعة من أئمة الأصول موافقته على ذلك وهم قبل ابن الصلاح. نعم، وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي وأبي عبد الله الحميدي بل نقله ابن تيمية كما تقدم عن أهل الحديث قاطبة."

فإذا تقرر أن الحديث يحكم له بالصحة اذا تلقته الأمة بالقبول، فما بالك بالأحاديث التي أجمع أنها أصح الصحيح ؟!

3- ما أستثني من الإجماع لإنتقاد بعض الحفاظ !

قال الحافظ في(شرح النخبة):" ومن ثم[1] قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث، ثم صحيح مسلم لمشاركته البخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول أيضا، سوى ما علل ".[2]

وقال في مقدمة الفتح – في الفصل الثامن الذي عقده في سياق بيان الاحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره –: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى

---

[1] عند كلامه على أرجحية شرط البخاري على غيره

[2] شرح النخبة ص 32

وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب وقد تعرض لذلك بن الصلاح في قوله إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره وقال في مقدمة شرح مسلم له ما أخذ عليهما يعني على البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول انتهى وهو احتراز حسن واختلف كلام الشيخ محي الدين في هذه المواضع فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه فصل قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما ونزلت عن درجة ما التزماه وقد ألف الدارقطني في ذلك ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك ولأبي علي الغساني في جز العلل من التقييد استدراك عليهما وقد أجيب عن ذلك أو أكثره أه وقال في مقدمة شرح البخاري فصل قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك .هـ كلامه .

وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك وقوله في شرح مسلم وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض[1].

قال في (النكت) تعقيبا على قول شيخه العراقي في (التقييد و الايضاح) : " أن ما استثناه – ابن الصلاح – من المواضع قد أجاب العلماء عنها " قال ابن حجر : وأما كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناءها، لأن من تعقبها من جملة من

[1] مقدمة الفتح 346

ينسب إليه الإجماع على التلقي ، فالمواضع المذكورة متخلفة عنده من التلقي ، فيتعين إستثناؤها، وقد اعتنى أبو الحسن الدارقطني بتتبع ما فيهما من الأحاديث المعللة فزادت على المائتين.

ولأبي مسعود الدمشقي في أطرافه انتقاد عليهما. ولأبي الفضل بن عمار تصنيف لطيف في ذلك وفي كتاب التقييد لأبي علي الجياني جملة في ذلك. والكلام على هذه الإنتقادات من حيث التفصيل من وجوه:

منها: ما هو مندفع بالكلية.

ومنها: ما قد يندفع:

1- فمنها: الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقة من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه فاحتمال كون هذا الثقة غلط ظن مجرد وغايتها أنها زيادة ثقة فليس فيها منافاة لما رواه الأحفظ والأكثر فهي مقبولة.

2- ومنها: الحديث المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه. فيعلل بكونه روي عنه بواسطة كالذي يروى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة – رضي الله عنه – ويروى عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

وأن مثل هذا لا مانع أن يكون التابعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون ذلك الواسطة. ويلتحق بذلك ما يرويه التابعي عن الصحابي، فيروى من روايته عن صحابي آخر، فإن هذا يكون سمعه منهما فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا.

كما قال علي بن المديني في حديث رواه عاصم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس. ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان – رضي الله تعالى عنه – قال ما أرى الحديثين إلا صحيحين لإمكان أن يكون أبو قلابة سمعه من كل منهما .قلت هذا إنما يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والاتقان.

3 – ومنها ما يشير صاحب الصحيح الى علته كحديث يرويه مسندا ثم يشير الى أنه يروى مرسلا فذلك مصير منه الى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله.

4 – ومنها ما تكون علته مرجوحة بالنسبة الى صحته كالحديث الذي يرويه ثقات متصلا ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعا أو يرويه ثقة متصلا ويرويه ضعيف منقطعا.

ومسألة التعليل بالإنقطاع وعدم اللحاق قل أن تقع في البخاري بخصوصه لأنه معلوم أن مذهبه عدم الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء وإذا اعتبرت هذه الأمور من جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا ومن أراد حقيقة ذلك فليطلع المقدمة التي كتبتها لشرح صحيح البخاري فقد بينت فيها ذلك بيانا شافيا بحمد الله تعالى".

نظرة في انتقادات بعض الحفاظ للأحاديث الصحيحين

1- ابن عمار الشهيد و انتقاده لبعض احاديث صحيح مسلم.

صنف الإمام أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الحافظ الشهيد كتابه (علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج)، أعل فيه – رحمه الله – ستة وثلاثون حديثا من الناحية الحديثية الصرفة، مثل : تكلمه في بعض الرواة، أو استدراكه على مسلم طرقا و روايات أخرى، أو تكلمه على بعض الأحاديث من ناحية الزيادة أو التفرد .

وكجهد بشري فقد أصاب – رحمه الله– في بعض انتقاداته، وأخطأ في بعض ! وحتى ما أصاب فيه فهو محتمل ولا يؤثر في صحة الحديث لوروده من طرق أخرى.

من أمثلة اعتراضاته:

– وجدت في كتاب مسلم الذي سماه كتاب الصحيح عن أبي غسان المسمعي عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال(ليس على الرجل نذر فيما لا يملك ولعن المؤمن كقتله ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة). زاد فيه كلاما لم يجئ به أحد عن معاذ بن هشام ولا عن هشام الدستوائي وهو قوله :" من ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزده الله إلا قلة ومن حلف على يمين صبر فاجرة " هذا الكلام لا أعلم أحدا ذكره غيره وقد روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير جماعة غير هشام أيضا لم يذكروا فيه هذه الزيادة وليست هذه الزيادة عندنا محفوظة في حديث ثابت بن الضحاك أكبر وهمي أن الغلط من أبي غسان المسمعي.[1]

وقد أجاب العلماء عن هذا الإعتراض : بأن أبا غسان لم يتفرد بهذه الزيادة بل توبع عليها.

وقال: "وجدت عن يوسف بن يعقوب الصفار عن علي بن عثام عن سعير بن الخمس عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الوسوسة وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح لأن جرير بن عبد الحميد وسليمان التميمي روياه عن مغيرة عن إبراهيم ولم يذكرا علقمة ولا ابن مسعود وسعير ليس هو ممن يحتج به لأنه أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند من الأحاديث".[2]

أعل ابن عمار هذا الحديث بالإرسال وضعف أحد رواته، وقد أجاب العلماء عن هذا الإرسال، أن أبن عمار أصاب في ترجيح الإرسال في هذه الرواية، لكن لمتن الحديث شواهد عدة، منها ما أخرجه مسلم في الصحيح وأبو داود و النسائي وأبو

---

[1] العلل ص 37-41

[2] نفس المصدر ص 42-44

عوانة وابن منده والطياليسي من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . وفي الباب عن عائشة وغيرها .

ضعف الراوي(سعير)، فقد قال ابن أبي حاتم سألت ابي عنه فقال: صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به." لكن وثقه ابن معين والترمذي والدارقطني .[1]

-2- أبو علي الغساني الجياني

خصص في كتابه (تقييد المهمل) جزءا لذكر " العلل الواقعة في أسانيد مسلم " قال – رحمه الله – في مقدمة هذا الفصل: "وهذا الكتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج – رضي الله عنه – من الأوهام لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم و غيرهم مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب " الإستدراك ". قال النووي : ..فيه استدراك ،أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره .[2]

-3- أبو مسعود الدمشقي

ألف رسالة صغيرة سماها (الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج)، ويرتكز الكتاب على ثلاثة محاور:

الأول: ذكر أحاديث إنتقد الدارقطني مسلما في إخراجها في الصحيح والجواب عنها، وهذا النوع هو غالب الكتاب، حيث أورد أربعة وعشرين حديثا وأجاب عنها.

الثاني: إيراد بعض الأحاديث التي ذكر الدارقطني أنه يلزم مسلما إخراجها لإنطباق شرطه في صحيحه عليها، وهي أحاديث قليلة تبين أن الدارقطني مخطئ في تعقبه على مسلم.

---

[1] انظر هامش ص 44 من تحقيق الشيخ علي الحلبي لكتاب العلل لابن عمار.

[2] شرح مسلم 27/1

الثالث: إيراده تعقب الدارقطني على مسلم في الرواية عن بعض الرواة في صحيحه، مع رميهم بالضعف، وجوابه عن ذلك وعددهم قليل أيضا.

إن معظم هذه الإنتقادات تتعلق بالأسانيد، دون أن يؤثر ذلك على علة في المتن، وعشرة منها فقط تتعلق بالمتن، والصواب فيها الى جانب مسلم.

-4- الإمام الدارقطني

ألف رحمه الله كتاب (الإلزامات)

جاء في مقدمته: " ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالى. وبالله التوفيق."

قال الشيخ مقبل – رحمه الله–:" فينبغي أن يعلم أنهما لم يلتزما إخراج جميع الصحيح، فقد قال البخاري رحمه الله" لم أخرج في هذا الكتاب إلا الصحيح، وما تركت من الصحيح أكثر"، كما في مقدمة الفتح ص 7، وصرح مسلم أنه ليس كل صحيح أخرجه ... وقال الحاكم في المستدرك ص 2 : ولم يحكما و لا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه ". فعلى هذا فلا يلزمهما رحمهما الله ما ألزمهما الإمام الدارقطني رحمه الله .[1]

وألف رحمه الله أيضا كتاب (التتبع)، وإن الناظر في انتقادات الدترقطني يرى أنها تنصب في غالبها على السند من حيث الإختلاف أو الإرسال، أو الكلام في الرواة، وقد أصاب في بعض هذه الملاحظات رغم صحة المتن الذي جاء صحيحا. ولم يسلم له باقي الإعتراضات. قال السيوطي:

وانتقدوا عليهما يسيرا .....فكم ترى نحوهما نصيرا

---

[1] الإلزامات و التتبع .ص 116 تحقيق العلامة مقبل الوادعي .

قال العلامة المحدث أحمد شاكر: " الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث نفسه، فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك ارجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة ..[1]

-5- ابو زرعة الرازي

قال النووي: " عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح ولا عيب عليه في ذلك بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله.

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لان ذلك فيما اذا كان الجرح ثابتا مفسر السبب والا فلا يقبل الجرح اذا لم يكن كذا وقد قال الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج البخارى ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في المتابعات والشواهد لافي الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولا باسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبعه باسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في اخراجه عن جماعة

---

[1] تعليقه على مختصر علوم الحديث لابن كثير ص 35

ليسوا من شرط الصحيح منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمرى والنعمان بن راشد وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرازق وغيرهما ممن اختلط آخرا ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك الرابع أن يعلو بالشخص الضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالى ولا يطول باضافة النازل إليه مكتفيا بمعرفه أهل الشأن في ذلك وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصا وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولا ثم أتبعه بمن دونهم متابعة وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته ." و هذا القسم هو الذي انتقده أبو زرعة، قال ابن الصلاح: روينا عن سعيد بن عمرو البرذعى أنه حضر أبا زرعة الرازي وذكر صحيح مسلم وانكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن اسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصرى وأنه قال أيضا يطرق لاهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا اذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح .

قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم انكار أبي زرعة فقال لي مسلم: " انما قلت صحيح وانما أدخلت من حديث اسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم الا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك وأصل الحديث معروف من رواة الثقات".

قال سعيد وقدم مسلم بعد ذلك الرى فبلغنى أنه خرج إلى أبى عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوا مما قاله لى أبو زرعة ان

هذا يطرق لاهل البدع فاعتذر مسلم، وقال:" انما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل ان ما لم أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب فهو ضعيف وانما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعا عندى وعند من يكتبه عنى ولا يرتاب فى صحته"، فقبل عذره وحمده.

وقد قدمنا عن مسلم أنه قال:" عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال انه صحيح وليس له علة فهو هذا الذى أخرجته".

قال الشيخ فهذا مقام وعر وقد مهدته بواضح من القول لم أره مجتمعا فى مؤلف ولله الحمد قال وفيما ذكرته دليل على أن حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ بل يتوقف ذلك على النظر فى أنه كيف روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك والله أعلم " [1]

قال النووي: " قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله روينا عن أبي قريش الحافظ قال كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال أبو زرعة فلمن ترك الباقي قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات وكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث باسقاط المكرر وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا[2]...

---

[1] 1/026-27 المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج .. دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية

[2] 1/21

-6- ابن تيمية و ابن القيم

قال رحمه الله في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة اصحاب الجحيم): " وأما ما يوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسلة؛ فلا يجوز الحكم بصحتها باتفاق أهل العلم، إلا أن يعرف أن ذلك من نقل أهل العلم بالحديث، الذين لا يحدثون إلا بما صح كالبخاري في المعلقات التي يجزم فيها بأنها صحيحة عنده، وما وقفه كقوله: وقد ذكر عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده " ونحو ذلك، فإنه حسن عنده. هذا، وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري." [1]

وقال: "كتب الإسلام التي تقرأ في المجالس الخاصة والعامة، كصحيحي البخاري ومسلم، و موطأ مالك ، و مسند الإمام أحمد ، و سنن أبي داود ، و الترمذي ، و النسائي ، وأمثال ذلك من كتب المسلمين."[2]

وقال في مجموع الفتاوى :" وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث. فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب؛ والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثا اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه. ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه... ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول وأجمعوا

---

[1] ص 350ج2

[2] شرح حديث النزول ص 5

عليها وهم يعلمون علما قطعيا أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها. وبسط الكلام في هذا له موضع آخر.[1]

وقال: " ابتدأ البخاري صحيحه ببدء الوحي ونزوله؛ فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولا ثم أتبعه بكتاب الإيمان الذي هو الإقرار بما جاء به ثم بكتاب العلم الذي هو معرفة ما جاء به فرتبه الترتيب الحقيقي. وكذلك الإمام أبو محمد الدارمي صاحب (المسند): ابتدأ كتابه بدلائل النبوة وذكر في ذلك طرفا صالحا. وهذان الرجلان: أفضل بكثير من مسلم؛ والترمذي ونحوهما؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل: يعظم هذين ونحوهما؛ لأنهم فقهاء في الحديث أصولا وفروعا."[2]

وقال ابن القيم عن البخاري: إمام أهل السنة والحديث محمد بن إسماعيل البخاري[3] . " حافظ الإسلام "[4] وقال في نونيته ص 91 :

وانظر إلى ما في صحيح محمد ... ذاك البخاري العظيم الشان.

حديث ينشئ لها خلقا آخرين ...[5]

قال ابن تيمية في مقدمة في أصول التفسير:" أن ما وقع في بعض طرق البخاري: «أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقًا آخر» مما وقع فيه الغلط".

---

[1] مجموع الفتاوى 1/255-256-257

[2] الفتاوى 2/4

[3] الصواعق المرسلة 4/1395

[4] الصواعق 4/1432

[5] حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: (وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقا) في البخاري 6/138 - 139; مسلم 4/2186 - 2187. وفي مسلم 6/2188 عن أنس رضي الله عنه: (يبقى من الجنة ما شاء الله أن يبقى، ثم ينشئ الله تعالى لها خلقا مما يشاء) وعن أنس رضي الله عنه رواية أخرى جاء فيها: (ولا تزال الجنة تفضل حتى ينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضل الجنة) وهي في البخاري 9/117 وفي مسلم 4/2188

وقال في منهاج السنة النبوية : "وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " «لا يزال يلقى في النار وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه وفي رواية فيضع قدمه عليها فتقول: قط قط، وينزوي بعضها إلى بعض " أي تقول: حسبي حسبي. وأما الجنة فيبقى فيها فضل، فينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضول الجنة.». هكذا روي في الصحاح من غير وجه، ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه: " «وأما النار فيبقى فيها فضل»[1] "

والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي، كما جرت عادته بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ، ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب، وما علمت وقع فيه غلط إلا وقد بين فيه الصواب، بخلاف

---

[1] لعله يقصد ما رواه في كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) . عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: (وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء ولكل واحدة منكما ملؤها: قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد؟ ثلاثا، حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول: قط قط قط) وذكر ابن حجر في شرحه للحديث فتح الباري 436/13 – 437: وقال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقا، وأما النار فيضع فيها قدمه، قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقا إلا هذا. انتهى، وقد قال جماعة من الأئمة: إن هذا الوضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله: (ولا يظلم ربك أحدا) ثم قال: وحمله على أحجار تلقى في النار أقرب من حمله على ذي روح يعذب بغير ذنب. انتهى. و جزم ابن القيم بأن هذا غلط من الراوي .قال رحمه الله : وأما اللفظ الذي وقع في صحيح البخاري في حديث أبي هريرة وانه ينشئ للنار من يشاء فيلقى فيها فتقول هل من مزيد فغلط من بعض الرواة انقلب عليه لفظه والروايات الصحيحة ونص القران يرده فان الله سبحانه واخبر أنه يملا جهنم من إبليس واتباعه فانه لا يعذب ألا من قامت عليه حجته وكذب رسله قال تعالى: {كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ} ولا يظلم الله أحدا من خلقه." هادي الأرواح ص 394

مسلم فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث غلط، أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم. والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث، لكن الصواب فيها مع البخاري، والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدا، وأما سائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها وتصديقها وتلقيها بالقبول لا يستريبون في ذلك."[1]

-7- ابن حزم

أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، من كبار علماء أهل السنة، فقيه حافظ متفنن.

أولا : تعظيم ابن حزم للصحيحين : لأبي محمد تعظيما كبيرا لكتب الحديث وخاصة الصحيحين، يستشفه كل من قرأ كتب الإمام . وقد ذكر له قول من يقول: " أجل المصنفات الموطأ " فقال : "بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري و مسلم ..." كما ذكر الذهبي في ترجمته من السير .

وقال تلميذه الحميدي: " قد جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما، وحكى أن سعيد بن السكن إجتمع إليه يوما من أصحاب الحديث فقالوا له: "إن الكتب من الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها ؟ فسكت عنهم ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها على بعض وقال : " هذه قواعد الإسلام : كتاب مسلم و كتاب البخاري وكتاب أبي داود وكتاب النسائي. ثم جرى الكلام فقال لنا أبو محمد: وما وجدنا للبخاري ومسلم رحمهما الله في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين لكل واحد منهما حديث .." [2]

ثانيا: السنة وحي واجب إتباعها .

---

1 منهاج السنة النبوية ج5 ص 101-102

2 نوادر الامام ابن حزم 5/2 لابن عقيل الظاهري

قال ابن حزم : قد تيقنا وجوب طاعة الله عز وجل ورسوله عليه السلام علينا فحرام علينا الخروج عن طاعتهما في شيء مما امر به أو أن نقول في شيء مما ألزمنا إنه منسوخ ساقط بعد وجوبه إلا ببيان جلي لا شك فيه.[1]

وقال: ونحن إنما أطعنا أمر نبينا عليه السلام لعلمنا أنه كله من عند الله عز وجل وأنه لا يقول من تلقاء نفسه شيئا قال الله عز وجل (وما ينطق عن لهوى إن هو إلا وحي يوحى)[2].وقال: لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين أحدهما وحي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن والثاني وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا قال الله تعالى (بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون). ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق فقال تعالى(يا أيها لذين آمنوا أطيعوا لله وأطيعوا لرسول وأولي لأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى لله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التي ألزمنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن أخرها وهي قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا لله وأطيعوا الرسول وأولي لأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فهذا أصل وهو القرآن ثم قال تعالى (يا أيها لذين آمنوا أطيعوا الله

---

1 الاحكام 81/1

2 الاحكام 94/1

وأطيعوا الرسول وأولي لأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم لآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فهذا ثان وهو الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال تعالى(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي لأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بلله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله ﷺ حكمه وصح لنا بنص القرآن أن الأخبار هي أحد الأصلين المرجوع إليهما عند التنازع قال تعالى (يا أيها لذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي لأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم لآخر ذلك خير وأحسن تأويلا). والبرهان على أن المراد بهذا الرد إنما هو إلى القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ وكل من أتى بعده عليه السلام وقبلنا ولا فرق وقد علمنا علم ضرورة أنه لا سبيل لنا إلى رسول الله ﷺ وحتى لو شغب مشغب بأن هذا الخطاب إنما هو متوجه إلى من يمكن لقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمكنه هذا الشغب في الله عز وجل إذ لا سبيل لأحد إلى مكالمته تعالى فبطل هذا الظن وصح أن المراد بالرد المذكور في الآية التي نصصنا إنما هو إلى كلام الله تعالى وهو القرآن وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر إلينا جيل بعد جيل.[1]

وقال: فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أن يأتي عما وجد فيهما فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق وأما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر شك عندنا في ذلك وقد ذكرنا محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهويه كان يقول من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم رده

---

1 الاحكام 1/96-97-98

بغير تقية فهو كافر ولم نحتج في هذا بإسحاق وإنما أوردناه لئلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول وإنما احتججنا في تكفيرنا من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول الله ﷺ بقول الله تعالى مخاطبا لنبيه ﷺ (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) هذه كافية لمن عقل وحذر وآمن بالله واليوم الآخر وأيقن أن هذا العهد عهد ربه تعالى إليه ووصيته عز وجل الواردة عليه فليفتش الإنسان نفسه فإن وجد في نفسه مما قضاه رسول الله ﷺ في كل خبر يصححه مما قد بلغه أو وجد نفسه غير مسلمة لما جاءه عن رسول الله ﷺ ووجد نفسه مائلة إلى قول فلان وفلان أو قياسه واستحسانه وأوجد نفسه تحكم فيما نازعت فيه أحدا دون رسول الله ﷺ متى صاحت فمن دونه فليعلم أن الله تعالى قد أقسم وقوله الحق إنه ليس مؤمنا وصدق الله تعالى وإذا لم يكن مؤمنا فهو كافر ولا سبيل إلى قسم ثالث..[1]

ثالثا: خبر الواحد يوجب العمل واليقين بصحته.

قال رحمه الله: القسم الثاني من الأخبار ما نقله الواحد عن الواحد فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به ووجب العلم بصحته أيضا وبين هذا وبين شهادة العدول فرق نذكره إن شاء الله تعالى وهو قول الحارث بن أسد المحاسبي والحسين بن علي الكرابيسي وقد قال به أبو سليمان وذكره ابن خويز منداد عن مالك بن أنس..[2] ثم ذكر الأدلة على صحة ما ذهب إليه من القرآن والسنة وعمل الصحابة والتابعين. ثم حكى الإجماع على ذلك، قال: فصح بهذا إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجزي على

---

1 الاحكام 99/1

2 الاحكام 108/1

ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك...[1]

رابعا : توجيه كلام ابن حزم رحمه الله :

قال الحميدي وهو أحد تلامذة ابن حزم رحمهم الله تعالى: سمعت الفقيه أبا محمد علي ابن أحمد بن سعيد الحافظ –وهو ابن حزم الأندلسي – وقد جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما , وحكى أن سعيد بن السكن اجتمع إليه يوماً قوم من أصحاب الحديث فقالوا له: إن الكتب من الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها؟. فسكت عنهم ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها على بعض وقال: هذه قواعد الإسلام كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داوود، وكتاب النسائي، ثم جرى الكلام فقال لنا أبو محمد: " وما وجدنا للبخاري ومسلم – رحمهما الله – في كتابهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين لكل واحد منهما حديث. فأما الذي في كتاب مسلم فأخرجه عن عباس بن عبد العظيم، وأحمد بن جعفر المعقري: عن النضر بن محمد اليماني: عن عكرمة – هو ابن عمار –: عن أبي زميل وهو سماك الحنفي: عن ابن عباس قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه. فقال للنبي ﷺ: يانبي الله ثلاث أعطنيهن.

قال: نعم

قال: عندي أحسن نساء العرب و أجملهن أم حبيبة بينت أبي سفيان أزوجكها.

قال: نعم.

قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك.

قال: نعم.

قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين قال: نعم

---

1 الاحكام 1/114-113

قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك، لأنه لم يسأل شيئاً إلا قال نعم."

قال لنا ابن حزم: وهذا حديث موضوع لاشك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولا يختلف اثنان من أهل المعرفة بالأخبار في أن النبي ﷺ لم يتزوج أم حبيبة إلا قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها أبو سفيان كافر هذا ما لا شك فيه.

وأما الذي في كتاب البخاري وقد تابعه مسلم عليه فهو قبل تمام الكتاب بأوراق في باب ترجمة (وكلم الله موسى تكليما) – سورة النساء – ذكره عن عبد العزيز بن عبد الله: عن سليمان هو ابن بلال: عن شريك بن عبد الله قال: سمعت أنس بن مالك يقول: " ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه." هكذا قال، ثم مضى في الحديث وفيه: حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى الله فيما أوحى إليه خمسين صلاة "

قال ابن حزم: فهذه ألفاظ معجمة منكرة والآفة من شريك في ذلك.

أولها: قوله: قبل أن يوحى إليه وأنه حينئذ فرضت عليه الخمسون صلاة.

وهذا بلا خلاف من أحد من أهل العلم: إنما كان قبل الهجرة بسنة بعد أن أوحي إليه بنحو اثنتي عشرة سنة. فكيف يكون ذلك قبل أن يوحى إليه.

أولا: هذا الكلام المنقول عن ابن حزم لا يوجد في مؤلفاته المطبوعة بأيدينا ! بل هي حكاية نقلها عنه تلميذه الحميدي في أحد مجالس مدارسة الحديث والفقه، ويدل على ذلك قول الحميدي : " سمعت الفقيه أبا محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ وقد جرى ذكر الصحيحين ..."

قال الحافظ العراقي في التبصرة 135/1: " وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول: قال لنا أبو محمد بن حزم: وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا

يحتمل مخرجا إلا حديثين لكل واحد منهما حديث، تم عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما ".

والعجب من الطاعن في صحة ثبوت تأليف البخاري لجامعه الصحيح بدعوى عدم وجود نسخة خطية أصلية بخط البخاري! كيف أمكنه الإستدلال بكلام منسوب لابن حزم لم يخطه بيمينه، ولا وجد في أحد مصنفاته، بل منقول عنه !؟ والمخطوطة التي ذكر فيها كلام ابن حزم وجدت بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم 624/7، وهي من خطوط القرن التاسع الهجري، كما قال محققها الشيخ ابن عقيل الظاهري – رحمه الله – في كتابه (نوادر ابن حزم) 5/2 . وتم نشرها كذلك في مجلة عالم الكتب مجلد1 ص 595 العدد الرابع.

فكان على الطاعن إحتراما لمنهجه الذي إتبعه في الطعن في الصحيح أن يثبت أولا أن هذا الكلام المنسوب لابن حزم كلامه حقيقة، وأنه و قف على نسخة من كلام ابن حزم بخط يده وعليها توقيع أو إجازته!

ثانيا: إختلاف قول ابن حزم في الحكم على الحديث الأول، فمرة ينقل عنه أنه قال: "موضوع "، ومرة قال: "هذا الحديث وهم من بعض الرواة ". وشتان بين الوهم والوضع !

قال النووي: وقال بن حزم هذا الحديث وهم من بعض الرواة لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر وفي رواية عن بن حزم أيضا أنه قال موضوع قال والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل وأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله هذا على بن حزم وبالغ في الشناعة عليه قال وهذا القول من جسارته فإنه كان هجوما على تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم قال ولا نعلم أحدا من أئمة

الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وغيرهما وكان مستجاب الدعوة .[1]

ثالثا : قوله رحمه الله: " وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين .."، يفيد أن جميع الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين هي صحيحة عند ابن حزم ! .فلماذا لم يذكر الطاعن هذا الإعتراف الواضح البين الذي يعلي مكانة الصحيحين، ويبطل كل دعاوى الطاعنين ؟!

وشتان بين عالم محقق يعتقد بصحة ما في الصحيحين، مع الثناء الجميل العطر على الشيخين، وبين كاتب صحفي شكك في وجود البخاري واعتبر ما أحيط به من مناقب "أساطير الرواة والمحدثين" لإختلاق أحاديث ونسبتها للرسول لكريم ﷺ .

رابعا: مع جلالة ابن حزم ونبوغه في شتى العلوم الشرعية خاصة الفقه والحديث والمنطق، إلا أنه رحمه الله أنتقدت عليه كثير من أحكامه على الأحاديث والرجال .

قال الذهبي: ولي أنا ميل إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح ومعرفته به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل ..[2]

وقال ابن القيم: قالوا وأما تصحيح أبي محمد بن حزم له فما أجدره بظاهريته وعدم التفاته إلى العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث بتصحيح مثل هذا الحديث وما هو دونه في الشذوذ والنكارة فتصحيحه للأحاديث المعلولة وإنكاره لنقلتها نظير

---

1 شرح مسلم 63/16 دار احياء التراث العربي ط 2

2 السير 201/18-202

إنكاره للمعاني والمناسبات والأقيسة التي يستوي فيها الأصل والفرع من كل وجه والرجل يصحح ما أجمع أهل الحديث على ضعفه وهذا بين في كتبه لمن تأمله .[1]

ولهذا يتوقف العلماء في أحكامه على الرواة خاصة إذا كان غير مسبوق إليها، لعلمهم أنه ليس ممن يعتمد عليه في الجرح والتعديل إذا انفرد.

ومن أمثلة أحكامه على الأحاديث :

حديث مسلم

لم يوافق ابن حزم أحد من العلماء في ما نسب إليه من القول بوضع الحديث، واشتد إنكارهم عليه خصوصا اتهامه لعكرمة بن عمار بوضع الحديث. وما نسب إليه منتقد لوجوه منها: أنه مخالف لإجماع النقاد على عصمة الصحيحين من الوضع والإختلاق. ثم أنه مخالف لإجماع النقاد – كذلك – على براءة عكرمة من الوضع .

قال ابن الصلاح: " ولا نعلم أحدا من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار الى وضع الحديث، وقد وثقه وكيع ويحي بن معين وغيرهما .."

وسئل أحمد بن حنبل: هل كان باليمامة أحد يقدم على عكرمة اليمامي مثل أيوب بن عتبة وملازم بن عمرو وهؤلاء، فقال: عكرمة فوق هؤلاء. قال يحي بن معين : ثقة ثبت. وقال ابن المديني: كان عكرمة من أصحابنا ثقة ثبتا. وقال العجلي: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس، إلا ي حديث يحي بن أبي كثير .[2]

وقد أجاب العلماء على ما أستشكل من الحديث:

---

1 الفروسية ص 246 دار الأندلس ط 1 .1993

2 يراجع : تهذيب التهذيب 261/7-263 و الكاشف 276/2

قال النووي:" واعلم أن هذا الحديث من الاحاديث المشهورة بالاشكال ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة وهذا مشهور لا خلاف فيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل..[1]. قال القاضي عياض:" قال القاضي والذي وقع في مسلم من هذا غريب جدا عند أهل الخبر ..[2]. وقد تكلف بعض أهل العلم في الإجابة لتصويب هذا الخطأ، وتعددت إجاباتهم واختلفت. والذي تطمئن له النفس ما ذهب إليه ابن القيم وابن كثير وآخرون أن الحديث صحيح، لكن الغلط وقع من أحد الرواة في تسمية أم حبيبة، وإنما سأله أن يزوجه أختها عزة، وخفاء التحريم عليه غير مستبعد..[3]

حديث البخاري

وهذا الحديث أستشكلت بعض ألفاظه، قال النووي: وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهام أنكرها عليه العلماء وقد نبه مسلم على ذلك بقوله فقدم وأخر وزاد ونقص منها قوله وذلك قبل أن يوحى إليه وهو غلط لم يوافق عليه..[4]

قال ابن حزم: " فهذه ألفاظ معجمة منكرة والآفة من شريك في ذلك.

أولها: قوله: قبل أن يوحى إليه وأنه حينئذ فرضت عليه الخمسون صلاة.

---

1 63/16

2 اكمال المعلم بفوائد مسلم 546/7

3 يراجع البداية و النهاية 144/4-145 زاد المعاد 111/1-112

4 209/2

وهذا بلا خلاف من أحد من أهل العلم: إنما كان قبل الهجرة بسنة بعد أن أوحي إليه بنحو اثنتي عشرة سنة. فكيف يكون ذلك قبل أن يوحى إليه ."

أولا: ما ذهب إليه ابن حزم من أ، الإسراء كان قبل الهجرة بسنة، وأنه لا خلاف في هذا بين أهل العلم، فيه نظر إذ يوجد خلاف في تاريخ وقوع الإسراء .

قال النووي: الإسراء أقل ما قيل فيه أنه كان بعد مبعثه ﷺ بخمسة عشر شهرا وقال الحربي كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة وقال الزهري كان ذلك بعد مبعثه ﷺ بخمس سنين وقال بن إسحاق أسري به صلى الله عليه وسلم وقد فشا الإسلام بمكة والقبائل وأشبه هذه الأقوال قول الزهري وبن إسحاق إذ لم يختلفوا أن خديجة رضي الله عنها صلت معه ﷺ بعد فرض الصلاة عليه ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة قيل بثلاث سنين وقيل بخمس ومنها أن العلماء مجمعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء..[1]

وقال في فتاويه: وكان الاسراء سنة خمس أو ست من النبوة، وقيل سنة إثنتي عشرة منها، وقيل بعد سنة وثلاثة أشهر منها، وقيل غير ذلك.[2]

ثانيا: اتهام شريك بالتفرد. قال ابن حجر: وصرح المذكورون بأن شريكا تفرد بذلك وفي دعوى التفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس بمعجمة ونون مصغر عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحي بن سعيد الأموي في كتاب المغازي من طريقه.[3]

---

1 210-209/2

2 فتاوى النووي 18/17

3 الفتح 480/13

قال أبو الفضل بن طاهر: قال أبو الفضل بن طاهر تعليل الحديث بتفرد شريك ودعوى بن حزم أن الآفة منه شيء لم يسبق إليه فإن شريكا قبله أئمة الجرح والتعديل ووثقوه ورووا عنه وأدخلوا حديثه في تصانيفهم واحتجوا به وروى عبد الله بن أحمد الدورقي وعثمان الدارمي وعباس الدوري عن يحيى بن معين لا بأس به وقال بن عدي مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغيره من الثقات وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن يروي عنه ضعيف. وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال قال وعلى تقدير تسليم تفرده قبل أن يوحى إليه لا يقتضي طرح حديثه فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور ولو ترك حديث من وهم في تاريخ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين ولعله أراد أن يقول بعد أن أوحي إليه فقال قبل أن يوحى إليه انتهى.[1]

قال الحافظ:" وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك من المخالفة مسلم في صحيحه فإنه قال بعد أن ساق سنده وبعض المتن ثم قال فقدم وأخر وزاد ونقص وسبق بن حزم أيضا إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطابي كما قدمته وقال فيه النسائي وأبو محمد بن الجارود ليس بالقوي وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه نعم قال محمد بن سعد وأبو داود ثقة فهو مختلف فيه فإذا تفرد عد ما ينفرد به شاذا وكذا منكرا على رأي من يقول المنكر والشاذ شيء واحد والأولى التزام ورود المواضع التي خالف فيها غيره والجواب عنها إما بدفع تفرده وإما بتأويله على وفاق الجماعة .. [2]

---

[1] الفتح 485/13

[2] 485/13

8- الشيخ الألباني

في محاولة من أيلال لحشد الأدلة المؤيدة لمزاعمه الباطلة، ذهب يتمسح بكلام للعلامة الألباني حول نقده لبعض أحاديث الصحيحين. وأحكام الشيخ لا تخدم ما يصبو اليه أيلال، إذا عقل وفهم موقف الشيخ الألباني من الصحيحين، وجهوده في الدفاع عن أحاديثهما أمام مطاعن المبتدعة، وقد كتبت دراسات حديثية تبرز مكانة الصحيحين عند الشيخ الألباني مع تحقيق مسألة تضعيفه لبعض أحاديثهم.

أولا: تعظيم الشيخ للصحيحين

قال رحمه الله : " الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة يتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفًا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة, ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن" لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يتم إلا كتابه"، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا

الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه.."[1]

وقال في الصحيحة: " إن حديثا يخرجه الإمام البخاري في المسند الصحيح ، ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده و تقويه " [2]

وقال في تمام المنة: " ينبغي لمن يشتغل بكتب السنة أن يجعل عمدته على الصحيحين ،لإتفاق الأمة عليهما، و إعتنائها بروايتهما أكثر من غيرهما من كتب السنة الأخرى " [3]

ثانيا: تضعيف الشيخ الألباني اجتهاد منه، قابل للقبول والرد

إجتهد الشيخ وتكلم على أحاديث قليلة جدا في صحيح البخاري، وكان مدار تعقباته هو الإسناد من حيث التكلم في أحد رجاله أو الاضطراب فيه. ويعض ألفاظ المتون من حيث غرابتها أو شذوذها أو نكارتها.

ولكن لا يلزم من تضعيف الشيخ لها أن تكون ضعيفة بالفعل، بل قد تكون صحيحة كما ذهب إلى ذلك البخاري من قبل، وقد تكون ضعيفة فعلا. و هذا ما أقر به الشيخ عندما رد على الشيخ محمود سعيد المصري، حيث قال: " في كتاب له سماه (تنبيه المسلم الى تعدي الالباني على صحيح مسلم) إنتقد فيه تضعيفي لأحاديث من رواية ابي الزبير عن جابر و غيرها، ولو أنه سلك فيه طريق أهل العلم

[1] شرح الطحاوية ص 22-23 طبع المكتب الإسلامي
[2] الصحيحة رقم 1640 ج4ص 185
[3] تمام المنة ص 291

المخلصين في بيان ما يمكن أن أكون قد أخطأت فيه ، فإنه لا عصمة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لشكرته على ذلك .."[1]

ثالثا : تخوفه الشديد من رد أحاديث الصحيحين بدعاوى باطلة كمخالفتها للواقع!

قال في معرض تعقبه على قول الشيخ أبي الفيض الغماري: " ومنها أحاديث الصحيحين، فإن فيها ا هو مقطوع ببطلانه فلا تغتر بذلك، ولا تتهيب الحكم عليه بالوضع، لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص. فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير مقبول ولا واقع ولتقرير ذلك موضع آخر، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع "

فقال الشيخ: "وهذا مما لا يشك فيه كل باحث متمرس في هذا العلم .. غير أني أتخوف من قول الغماري أخيرا " لمخالفتها للواقع ".

فالشيخ أقر الغماري على عدم صحة الإجماع على صحة كل حديث في الصحيحين، كما أقره على كلامه الأخير أنه ليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة. لكنه لم يقره على شرط مخالفة الواقع، الذي وضعه الغماري كمعيار لرد أحاديث الصحيحين. وهذه الجملة الأخيرة لم ينقلها أيلال لأنها تهدم غايته وهدفه!

رابعا : تحرزه الشديد و تريثه في الكلام على أحاديث الصحيحين حتى التي تكلم فيها بعض النقاد السابقين .

[1] أداب الزفاف ص 49

لما تعرض رحمه الله للكلام على بعض الأحاديث التي تكلم فيها بعض الأئمة، وتبين له أنها صحيح خلافا لمن تكلم عليها، قال رحمه الله: " إن حديثا يخرجه الإمام البخاري في المسند الصحيح ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده، لإحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده و تقويه "

خامسا: تشديده النكير على كل من تعدى على حديث واحد من أحاديث الصحيحين، ومنهم هؤلاء: الغماريون ومحمد زاهد الكوثري [1] والعقلانيون كأبي رية.

قال رحمه الله : " وفي مقابل هؤلاء بعض الناس ممن لهم مشاركة في بعض العلوم، أو في الدعوة إلى الإسلام- ولو بمفهومهم الخاص- يتجرؤون على رد ما لا يعجبهم من الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، ولو كانت مما تلقته الأمة بالقبول، لا اعتمادا منهم على أصول هذا العلم الشريف، وقواعده المعروفة عند المحدثين، أو لشبهة عرضت لهم في بعض رواتها؛ فإنهم لا علم لهم بذلك، ولا يقيمون لأهل المعرفة به والاختصاص وزنا، وإنما ينطلقون في ذلك من أهوائهم، أومن ثقافاتهم البعيدة عن الإيمان الصحيح، القائم على الكتاب والسنة الصحيحة؛ تقليدا منهم للمستشرقين أعداء الدين، ومن تشبه بهم في ذلك من المستغربين أمثال أبي ريا المصري، وعز الدين بليق اللبناني، والشيخ محمد الغزالي، وغيرهم ممن ابتليت بهم الأمة في العصر الحاضر بإنكار الأحاديث الصحيحة بأهوائهم، وبلبلوا أفكار بعض المسلمين بشبهاتهم. وقريب من هؤلاء بعض المشتغلين بهذا العلم؛ إلا أنهم لغلبة التعصب المذهبي عليهم، وتمكن الأهواء منهم؛ فإنهم في كثير من الأحيان يضعفون الأحاديث الصحيحة؛ كالشيخ الكوثري، وعبد الله الغماري، وأخيه الشيخ أحمد، والشيخ

---

[1] أنظر أداب الزفاف ص 50 و ما بعدها . شرح العقيدة الطحاوية ص 50 -51 .

إسماعيل الأنصاري، ومن شاء الاطلاع على شيء من ذلك؛ فليرجع إلى مقدمتي على "شرح الطحاوية"، ومقدمتي لكتاب "آداب الزفاف في السنة المطهرة" وغيرها؛ يجد العجب العجاب. والله تعالى هو المستعان والمسؤول أن يحفظ السنة من أيدي الجاهلين والعابثين بها، والجاعلين لها تبعا للأهواء، وأن يعرفنا بقدر جهود سلف أئمتنا في خدمتها، الذين وضعوا لنا أصولا وقواعد لمعرفة صحيحها من سقيمها، من التزمها؛ كان على المحجة البيضاء، ومن حاد عنها؛ ضل ضلالا بعيدا. ورحم الله الإمام البخاري، الذي كان له السبق في هذا المجال، فوضع لنا كتابه هذا "الصحيح"؛ منقيا إياه من الألوف المؤلفة من أحاديث النبي – ﷺ –، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء."[1]

ساسا: تفصيله القول في أحاديث البخاري.

قال رحمه الله: "من المقرر في علم الحديث أن أحاديث "صحيح البخاري" تنقسم إلى قسمين: الأول: هي التي يسندها البخاري إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أي يسوق أسانيدها متصلة منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا القسم كله صحيح عند العلماء إلا أحرفًا يسيرة جدًّا وهم فيها بعض الرواة.

والآخر: هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وله صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وهذا القسم يسمى بالحديث المعلق، وقد اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف، ولا يمكن العلم بمعرفة رتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري إياه في "صحيحه" بخلاف القسم الأول، اللهم إلا إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الجزم مثل «قال وروى وذكر» ونحوها، فإنه يدل على أنه صحيح عنده، وإذا

[1] مختصر صحيح البخاري2/8-10

صدره بصيغة التمريض، مثل «رُوي» و «ذكر» ونحوهما، فإنه يدل على ضعفه عنده، على أن هذا ليس مضطردًا عنده، فكثيرًا ما يصدره بصيغة الجزم، ويكون ضعيفًا، وقد يصدره بصيغة التمريض وهو عنده صحيح لأسباب لا مجال لذكرها الآن، وقد أوردها الحافظ ابن حجر العقلاني في "مقدمة فتح الباري" فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع إليه.

وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه البخاري، في كتب السنة الأخرى كالسنن وغيرها، فيدرس سنده ثم يعطى ما يستحقه من رتبة.

إذا عرفنا هذا، فإن كثيرًا من الناس ممن لا علم عندهم بهذا التفصيل في أحاديث البخاري ، يتوهم أن كل حديث فيه صحيح، وعلى ذلك فهو ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة، ثم يعزوها إليه عزوًا مطلقًا، فيوهم الناس ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح، وقد يكون ضعيفًا، فيخطئ ويكون سببًا لخطأ غيره، من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم إذا نقلوا من صحيح البخاري حديثًا من القسم الثاني ، أن يشار إلى ذلك بمثل قولهم «رواه البخاري معلقًا»، أو «ذكره البخاري بدون إسناد» وذلك لكي لا يوهموا الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح!. وقد أخل بذلك كثير من المصنفين، خاصة منهم المتأخرين، مثل مؤلف كتاب "الجامع للأصول الخمسة"، فكثيرًا ما رأيناه يقول في تخريجه لبعض الأحاديث «رواه البخاري»، وهي عنده معلقة! وجرى على نسقه الشيخ الكتاني، فوجب التنبيه عليها، مع ذكر الصحيح والضعيف منها."[1]

---

[1] نقد نصوص حديثية ص 7-8

سابعا: عدم تحكيم العقل و الهوى في رد الحديث الصحيح

قال رحمه الله: "وبعد فقط أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعا عن السنة ولكي لا يتقول متقول، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في "صحيح البخاري " وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديما وحديثا، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله ولي التوفيق."[1]

ثامنا: خطأ أغلب الإنتقادات الموجهة لأحاديث الصحيح

قال رحمه الله: "واعلم أن "صحيح البخاري" مع جلالته وتلقي العلماء له بالقبول كما سبق ذكره في المقدمة؛ فإنه لم يسلم من النقد من بعض العلماء، وإن كان غالبه مجانبا للصواب؛ كما شرحه الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح"، ومن أسباب ذلك أن الناقد يقف في نقده عند خصوص إسناد البخاري، وهو في هذه الحالة مصيب، ولكنه يكون مخطئا حين لم يتجاوزه إلى غيره؛ كما فعل ابن حزم.."[2]

---

[1] سلسلة الأحاديث الضعيفة 465/3

[2] مختصر صحيح مسلم 4/2

صحيح البخاري والتلاميذ

لم يدعي أحد من علماء الأمة أن تواتر البخاري ينافس تواتر القرآن الكريم.

هل يحتاج البخاري الى 75 سنة لتدريس كتابه؟

نعم ترك التلاميذ نسخا للجامع الصحيح

هل ضعف الذهبي رواية الفربري ؟

هل مات البخاري قبل أن يبيض كتابه ؟

قال أيلال عن سبب تخصيصه هذا الفصل للحديث عن تلاميذ البخاري:" لنقف على ما أخبرنا به التلاميذ من نقول وأقوال حول كتاب الجامع الصحيح، لنعرف هل صحيح البخاري الذي بين أيدينا الأن هو فعلا من تأليف هذا الرجل، أو على الأقل بقي على حاله كما ألفه البخاري، إن كان قد ألفه؟ أم لحقت به تغييرات وزيادات أدخلها فيه كتاب آخرون حتى تحول إلى ما هو عليه الأن " [1]

لم يدعي أحد من علماء الأمة أن تواتر البخاري ينافس تواتر القرآن الكريم.

قال –بعد أن نقل كلام للفربري –: "إذن صحيح البخاري – وفقا لهاته الرواية – تواتر عن البخاري نفسه، وبذلك فتواتر صحيح البخاري ينافس تواتر القرآن الكريم حسب إدعاء هؤلاء " [2] .

---

[1] ص 255

[2] ص255

لا يستحي المناوئ من الكذب على علماء المسلمين، ونسبة أقوال باطلة اليهم، فلم يدعي أحد من علماء الأمة أن تواتر البخاري ينافس تواتر القرآن الكريم، ثم أين وقف على ذلك؟ وعليه إن كان صادقا في دعواه أن يذكر للقارئ اسم الكتاب والصفحة ..!

هل يحتاج البخاري الى 75 سنة لتدريس كتابه؟

قال: " وسيصبح البخاري أشهر أستاذ حديث في التاريخ الإسلامي ...ولو افترضنا جدلا أن البخاري كان يدرس كتابه الضخم لمائة تلميذ في الشهر فسيحتاج البخاري الى 75 سنة.."

وهذا جهل فاضح من المتعالم نتيجة قلة إطلاعه، وجهله لسيرة الإمام البخاري!. فالبخاري كانت تعقد له مجالس سماع لكتابه الجامع الصحيح يحضرها ألاف الطلبة، كما هو مشهور في كتب السير والتراجم .. وبالتالي فاستنتاجات أيلال باطلة لأنها مبنية على سوء قراءة واطلاع !.

نعم ترك التلاميذ نسخا للجامع الصحيح

قال:"لكن الأغرب من ذلك أن هؤلاء التلاميذ التسعين ألفا، لم يتركوا لنا نسخة واحدة لصحيح البخاري .." وقال: "لا يوجد في العالم أجمع نسخة واحدة بخط أحد تلامذة تلامذة البخاري .. فالحقيقة الواضحة الجلية، تؤكد أنه لا يوجد أي تواتر لهذا الكتاب عن محمد بن اسماعيل البخاري.."[1] وقال: "لا توجد في العالم نسخة واحدة لصحيح البخاري بخط الفربري أو عديله النسفي "[2]. وقال ".. نخلص باعتماد نفس الأدلة المقدمة في كتابنا هذا، الى أن مؤلفه مجهول، فلا وجود لمخطوطة واحدة، أو حتى جزء من مخطوطة لصحيح البخاري بخط محمد بن اسماعيل البخاري، ولا وجود لمخطوطة واحدة أو جزء من مخطوطة لنفس الكتاب بخط أحد تلامذة البخاري، ولا وجود أيضا في العالم أجمع لمخطوطة واحدة أو جزء من

---

[11] ص 256

[2] ص 257

مخطوطة بخط أحد تلامذة تلامذة البخاري. لنجد أنفسنا أمام كتاب غريب المصدر مجهول الأثر " [1]

وقال:" من حقنا أن نقول لهم إن صحيح البخاري كتاب مجهول المؤلف، لا أصول له، ولا حقيقة لوجوده، فهو كتاب لقيط، جمع بين طياته أهواء الناس، وضعوا فيه ما أرادوا ليبرروا أفعالهم، ويؤسسوا عليها كهنوتهم .."[2].

لو علم المناوئ الفرق بين (سمع) و (روى) لما تفوه بهذا الكلام. فالفربري قال (سمع) ولم يقل (روى) ! وليس واجبا على كل من سمع أن يتخصص في الرواية. فكم من الناس سمع الموطأ من الإمام مالك، وكم هم رواته ؟. وكم عدد من سمع المسند من الإمام أحمد وكم واحد رواه ؟. وهكذا كل كتب الحديث المعتبرة، وباقي كتب العلوم الأخرى. وهذا ما يجهله أو يتجاهله أيلال. ان الصحيح روي من طرق تلاميذ أخر غير الفربري، منهم: ابن معقل النسفي، والبزدوي وحماد بن شاكر، والقاضي المحاملي .. و إنما اشتهرت رواية الفربري عن البخاري لأخذ التلاميذ عنه، ووجود أحد أصول الصحيح عنه ..

ثم إن جهل الكاتب الصحفي بطرق رواية الكتب والمصنفات الحديثية جعله يتخيل أن العلماء في عصر التصنيف، كان الواحد منهم بمجرد ما ينتهي من تأليف كتابه يسارع الى وضعه في رفوف المكتبات –كما هو واقع الأن –. والواقع غير ما تخيل ! وقد تطرقنا سابقا لذكر طرق التحمل والرواية، وبينا أن الشيخ بمجرد انتهائه من تصنيف كتابه، يجلس لقراءته وإملائه على الطلب، الذين يصححون نسخهم على قراءة الشيخ .. وكانت الوجادة عندهم أدنى مراتب توثيق الكتب والنصوص !!

---

[1] ص 279

[2] ص 280

هل ضعف الذهبي رواية الفربري ؟

ذكر أيلال أن الذهبي يؤكد أن هاته الرواية غير صحيحة، وذلك بقوله يروى و لا يصح.
وقال أن الذهبي " لم يشكك في مسألة تسعين ألف، بل شكك في أنه لم يرو الصحيح عن البخاري غير الفربري".[1]

وهذا تقول على الذهبي، فانه رحمه الله لم يقل أن الصحيح لم يروه عن البخاري غير الفربري، بل عقب على قول الفربري ، وذكر أن الصحيح رواه بعد الفربري رواة منهم النسفي الذي كان آخر الرواة وفاة !!

هل مات البخاري قبل أن يبيض كتابه ؟

قال أيلال- بعد أن نقل كلام المستملي- : " إذن وبحسب هذا النص نجد أن المستملي يؤكد أنه انتسخ كتاب صحيح البخاري من أصله، أي من مخطوطة البخاري نفسه، والتي كانت عند تلميذه الفربري. لكنه بعد يؤكد لنا على أنه وجد هذا الكتاب لم يتم بعد، أي أن البخاري مات قبل أن يكمل كتابه الصحيح."

وقال:" فالبخاري لم يتمم كتابه، ولم يبيضه حيث كان مسودة فقط، وأن التلاميذ تدخلوا في الكتاب حينما وجدوا تراجم لم يثبت بعدها شيء، وأحاديث لم يترجم لها، فأضافوا بعض ذلك الى بعض. فهاته الشهادة للمستملي والتي نقلها عنه الباجي، ونقلها عن الباجي ابن حجر تؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك على أن التلاميذ تدخلوا في الكتاب، بدلوا فيه وغيروا، بعدما قد روا أنه لم يتم بعد .."[2] .

وقال:" يمكن أن نفهم أن صحيح البخاري الذي بين أيدينا الأن:

- البخاري مات قبل أن يبيض كتابه .

---

[1] ص 257

[2] ص 257

- صحيح البخاري لم يتم.
- وجود تراجم في صحيح البخاري لم يثبت بعدها شيء.
- وجود أحاديث في صحيح البخاري لم يترجم لها .
- أضاف التلاميذ بعد الأحاديث التي لم يترجم لها الى بعض التراجم التي لم يثبت بعدها شيء.

من خلال هذا الكلام نتأكد أن صحيح البخاري الذي بين أيدينا الأن ليس هو صحيح البخاري الذي ألفه محمد بن اسماعيل البخاري – على الأقل- فقد تدخل التلاميذ وتلاميذ التلاميذ في الكتاب بالزيادة والنقصان والإضافة ."[1]

نقول تعقيبا على هذه الأباطيل التي نقلها من كتابي ابي رية والكاتب الإمامي النجمي.

أولا : إعترف أيلال أن عمل الفربري والمستملي هو إضافة أحاديث موجودة في الجامع الى بعض التراجم، ووضع تراجم على أحاديث موجودة كذلك في كتاب البخاري! فأين الحذف والنقصان والإضافة ؟

فالتلاميذ لم يضيفوا شيئا من عند أنفسهم، وهذه حقيقة لم يستطع إنكارها! فالعمل في الجامع الصحيح ومن اللجامع. وهذا العمل فسره العلماء ولم يخفوه. ونضيف الى ذلك أن الفربري قد سمع الجامع الصحيح من فم البخاري مرات عديدة، ولا ريب أنه سمعه مرتبا مبوبا كما قال القسطلاني.

ثم إن البخاري عرف بمراجعة كتبه، فهذه ليست نسخة البخاري الوحيدة التي كتبها وراقه. فأن يصحح التلاميذ نسخهم كما سمعوها من فم الشيخ لم يكن بالأمر المستهجن كما صوره أيلال الذي يجهل –كما قلنا – أبجديات علم الحديث وطرق الرواية والتحمل !

---

[1] ص 258

ثانيا : كيف أمكنه اطلاق هذا الحكم الباطل – الذي قلد فيه ابي رية – دون أن يقوم بدراسة علمية موثقة تمكنه من جمع نسخ الصحيح ورواياته ومقارنتها ودراستها، ليتبين له وجه الإختلاف والتبديل والنقص الذي زعم وجوده في صحيح البخاري؟!.

ثم كيف نوفق بين قوله أن الفربري والمستملي اقتصر عملهما على وضع أحاديث موجودة في أبوابها، ووضع تراجم على أحاديثها، وبين ادعائه انهم بدلوا ونقصوا وغيروا ؟!!

ثالثا : لم تذكر الروايات نوعية هذا الأصل الذي كان عند الفربري، هل هو الإبرازة الأخيرة للجامع الصحيح أم أحد النسخ التي كانت منتشرة عند الناس!. خصوصا أن البخاري كان كثير التهذيب والتنقيح لكتبه، وأنه أسمعه لألاف من الطلبة، وحدث به في أماكن مختلفة وفي أوقات كثيرة.

رابعا : ذكر أهل السير التراجم أن البخاري لما أتم كتابه عرضه على نقاذ عصره من جهابذة المحدثين، قال أبو جعفر العقيلي:"لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث". قال العقيلي:" والقول فيها قول البخاري هي صحيحة".[1] ولا يعقل أن يقدم لهم كتابا غير مرتب ولا مبوب وغير مكتمل!.

قال العسقلاني رادا على الباجي: " وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبا، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة "[2].

قال الإمام بدر الدين بن جماعة :" فإن الإمام ابا عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري سبق بوضع كتاب الجامع الصحيح الذي أجمع على صحته الأئمة من أهل التعديل والجر، وضمن تراجم بعض الأبواب ما يبعد فهمه من حديث ذلك الباب، وأوقع ذلك بعض التباس على

---

[1] الفتح ص 1/9

[2] 24/1

كثير من الناس، فبعضهم مصوب له ومتعجب من حسن فهمه، وبعض نسبه الى التقصير في فهمه وعلمه، وهؤلاء ما أنصفوه لأنهم لم يعرفوه.

وبعض قال لم يبيض الكتاب وهو قول مردود، فإنه أسمع الكتاب مرارا على طريقة أهل هذا الشأن، وأخذه عنه الأئمة الأكابر من البلدان. وبعض قال: جاء ذلك من تحريف النساخ، وهو قول مردود، فإنه لم يزل مرويا من أئمة الحديث على شرطهم، من تصحيحهم له وضبطهم ".1

قال العلامة المعلمي:"قول ابي رية «قبل أبن يبيض» يوهم احتمال أن يكون في النسخة مالم يكن البخاري مطمئناً إليه على عادة المصنفين، يستعجل أحدهم في التسويد على أن يعود فينقح. وهذا باطل هنا، فإن البخاري حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، فثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبته فيها"[2].

رابعا : فأما التقديم والتأخير فالاستقراء يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم يتقدم أحد البابين في نسخة ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر.3

اما ما قام به الفربري على نسخته من الصحيح في ما يخص التراجم التي وجدت مبيضة ولم يوجد تحتها حديث، أو الأحاديث التي لم يوضع لها باب. فهو عمل جيد صوب به نسخته على ما سمعه من فم شيخه، بحيث إذا وجد(باب كذا وكذا) فيذهب الى أحاديث الصحيح التي سمعها من البخاري ويضعها تحت الباب الذي يناسبه. وقد نص ابن حجر أنها مواضع قليلة جدا، وهذا ظاهر لكل من درس الجامع الصحيح، فالتراجم متطابقة للأحاديث، وأسانيد وأحاديث البخاري معروفة مشهورة .

---

[1] مناسبات تراجم البخاري 26-27 الدار السلفية ط 1 .1984

[2] الانوار الكاشفة ص 257

[3] الانوار الكاشفة ص 258

قال ابن حجر: "نبين ما خفي على بعض من لم يمعن النظر فاعترض عليه اعتراض شاب غر على شيخ مجرب أو مكتهل، أوردها ايراد سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل .."[1]

ثم فصل في الطرق التي اعتمدها البخاري في إخراج تراجمه واستنباط الفقه منها، – الى أن قال–:"وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرا أو آية، فكأنه يقول:لم يصح في الباب شيء على شرطي. وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جد وجد."[2]

---

[1] 15/1

[2] 15/1